الأمم المتحدة S/PV.7269

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٢٦٩

الجمعة، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيدة قعوار
	أستراليا	السيدة بيشوب
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – آه
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيد أسيلبورن
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيدة أوغوو

جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1454145 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للإتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالوزراء الحاضرين في جلسة اليوم. وتشكل مشاركتهم تأكيدا لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وكندا وماليزيا وهولندا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): صادف الأربعاء الماضي مرور شهرين على الحادث المروع للرحلة ”MH-17“، الذي قتل فيه ٢٩٨ شخصا، في خضم صراع لا صلة لهم به. ويظل ذلك اليوم ماثلا في أذهاننا. سأقوم اليوم، تماشيا مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، بإطلاع المجلس على التطورات المتعلقة بالتحقيق في الحادث، منذ آخر مرة قدم فيها الأمين العام المساعد فرناندیث – تارنكو إحاطة إعلامية أمام المجلس بشأن هذه المسألة في ١٨ آب/أغسطس.

بالنيابة عن الأمين العام، دعوني أبدأ بالإشادة بالدور المحوري الذي تقوم به هولندا فيما يخص قيادة مجريات التحقيق. يسهم أيضا الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وإيطاليا وفرنسا وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، إلى حد كبير في التحقيقات. وكما قال رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، أولمويفا برنارد أليو في ٩ أيلول/سبتمبر:

> ”من دواعي سرورنا رؤية التحقيقات في حادث ”MH-17“، تسير من خلال التعاون المثمر للممثلين الدوليين المعتمدين“.

قدم المجلس الهولندي لشؤون السلامة في ٩ أيلول/سبتمبر، تقريرا أوليا بشأن التحقيق في الحادث ”MH-17“ إلى منظمة الطيران المدني الدولي. والأمم المتحدة واثقة بأن التحقيقات الدولية بقيادة هولندية، قد أجريت وفقا للملحق ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي، المتعلق بالتحقيق في حوادث ووقائع الطائرات.

ويتضمن التقرير أول نتائج وقائعية استنادا إلى مصادر مختلفة، بما في ذلك جهاز المسجل الصوتي لغرفة قيادة الطائرة ومسجل بيانات الرحلة وبيانات مراقبة الحركة الجوية والصور الساتلية والرادارية. ولئن كان التقرير أوليا، فإنه يؤكد أن الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة ”MH-17“ قد تحطمت إلى أجزاء فوق أوكرانيا بفعل اختراق عدد كبير جدا من الأجسام الفائقة السرعة من خارج جسم الطائرة. ويشير التقرير إلى أن حالة الطائرة كانت ”صالحة للطيران“، مع عدم وجود أي إشارة إلى أن الطائرة تعاني من مشاكل تقنية أو تشغيلية. وكان الطاقم مرخصا حسب الأصول، و لم يتم الإبلاغ عن أي خطأ بشري. وأخيرا، لم ترد أي رسائل استغاثة.

وفيما يتعلق بإعادة الضحايا إلى الوطن، تم التعرف على ٢٢٥ ضحية الآن، ولا تزال عملية تحديد الهوية جارية. ونفهم أن المحققين الدوليين سيسعون مرة أخرى للوصول إلى موقع الحادث، من أجل إعادة أي مزيد من الرفات المتبقية إلى الوطن ومواصلة جمع الأدلة المادية على سبيل الانتهاء من التقرير التقني. وفي حين أن وقف إطلاق النار في جنوب شرق أوكرانيا متماسك إلى حد الآن، مما يسهم في تهدئة ملحوظة للتصعيد على أرض الواقع، فإن الظروف لا تزال غير مؤاتية لتتوفر للمحققين إمكانية وصول كاملة وبدون قيود إلى الموقع.

ويهيب الأمين العام مرة أخرى بجميع مَن لديهم تأثير على الحالة أن يستخدموه على الفور، وذلك من أجل تهيئة بيئة أمنية مؤاتية للمحققين. وسيحل فصل الشتاء قريبا في أوكرانيا حيث سيصبح من المستحيل تقريبا استرجاع مزيد من الرفات وجمع أدلة إضافية. وكما ورد في البيان الصحفي المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر،

”سوف تواصل منظمة الطيران المدني الدولي تقديم دعمها الكامل إلى هولندا، جنبا إلى جنب مع فريقها الدولي، بينما ننتظر النتائج والتوصيات التي سترد في نهاية المطاف في التقرير النهائي عن الحادث“.

وفقا للفقرة ٣,١ من المرفق ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي، وكما هو مبين بوضوح في التقرير الأولي المقدم من المجلس الهولندي لشؤون السلامة، فإن الهدف الوحيد من هذا التحقيق في حادث الرحلة ”MH-17“ هو الحيلولة دون وقوع حوادث مماثلة. وما هو الأمر الذي يدعونا إلى التشديد على الحاجة إلى الحيلولة دون وقوع حوادث من هذا القبيل أكثر من حقيقة أنه، استنادا إلى بيانات الرادار، كانت هناك ثلاث طائرات تجارية أخرى في نفس منطقة المراقبة الجوية التي كانت تحلق فيها الرحلة ”MH-17“ عندما أصيبت؟

وفي ٢٩ تموز/يوليه، عقدت منظمة الطيران المدني الدولي اجتماعا لفرقة عمل خاصة بشأن المخاطر التي يتعرض لها الطيران المدني الناشئة عن مناطق النزاع. واجتمعت فرقة العمل مرتين حتى الآن. وستجتمع فرقة العمل مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر لتعقد جولتها المقبلة من المحادثات. واحدة من المهام التي أوصت به فرقة العمل هي ”التواصل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تحديد السبل الكفيلة بجمع معلومات عن عمليات تقييم المخاطر“. كما ستعقد منظمة الطيران المدني الدولي مؤتمرا رفيع المستوى بشأن السلامة يشارك فيه جميع دولها الأعضاء الـ ١٩١ في شباط/فبراير ٢٠١٥.

فلنكرم الضحايا ونواسي أسرهم بعدم السماح أبدا بحدوث شيء من هذا القبيل مرة أخرى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مملكة هولندا.

السيد تيمرمانس (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): في ١٧ تموز/يوليه، أسفر إسقاط الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة ”MH-17“ عن مقتل ٢٩٨ شخصا بريئا. وانتهت حياتهم بشكل مفاجئ في وسط الجو فوق الإقليم الأوكراني – ٢٩٨ شخصا بريئا من ١١ بلدا وأربع قارات. ونواسي الأسر التي فقدت أحباءها بمشاعرنا وأدعيتنا. وبعد ذلك بأربعة أيام، تشرفت بمخاطبة المجلس (انظر S/PV.7221). واتخذ المجلس في ذلك اليوم بالإجماع القرارَ ٢١٦٦ (٢٠١٤). وما زلنا ممتنين لذلك، ونحن نقدر الفرصة المتاحة لنا اليوم لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن ما قمنا به بعد مرور شهرين ويومين على وقوع هذه المأساة الفظيعة.

وما زلنا ملتزمين التزاما كاملا بإعادة رفات البشر والممتلكات الشخصية إلى الوطن، وبتيسير التحقيق في أسباب

حادث التحطم. وسوف تواصل تكريس أنفسنا من أجل ضمان تحقيق العدالة للضحايا وأحبائهم. ولن يهدأ لنا بال حتى يُحاسب المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة.

وأود هنا أن أشير إلى الفقرة ٣ من مذكرة التفاهم المبرمة بين هولندا وأوكرانيا حيث اتفقنا على أن القيام بما يلي:

”تُنسق هولندا التحقيق في ملابسات الحادث، وهي مسؤولة عن سير التحقيق تماشيا مع أحكام الفصل الخامس من المرفق ١٣ من اتفاقية شيكاغو. وتكفل هولندا مشاركة الأطراف المعنية الأخرى، لا سيما أوكرانيا بوصفها الدولة حيث وقع التحطم، وماليزيا باعتبارها دولة التسجيل، والولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الدولة المُصَنِّعة، ومنظمة الطيران المدني الدولي. وسترسل هولندا التقرير والنتائج إلى الدول المعنية. وستستخدم أوكرانيا كل الوسائل المتاحة من أجل تيسير التحقيق.“

أود أن أشكر البلدان التي أيدت بفعالية تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). أتشرف بالعمل معكم، وأحيي الروح المهنية العالية المستوى، ولا سيما الطابع البشري للجهود الجاري بذلها – إنها تتسم بقدر كبير من الإنسانية. ونحن نقدر أيّما تقدير الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان في ظل ظروف صعبة جدا. ونكنّ احتراما كبيرا للعمل الذي يقوم به عمال الإنقاذ، والأشخاص الشجعان من أوكرانيا في بداية الأمر، وفي وقت لاحق الفريق المشترك المؤلف من خبراء في علم الأدلة الجنائية أستراليين وماليزيين وهولنديين.

ومن دواعي الأسف أنه تعيّن تعليق عمليات الإنقاذ والتحقيق في الموقع في ٦ آب/أغسطس بسبب تدهور الحالة الأمنية. ونحن مصممون على إنجاز ذلك العمل حالما تسمح الحالة الأمنية لنا بذلك. وأحث جميع الأطراف المعنية على كفالة إمكانية الوصول الفوري والآمن إلى الموقع. ونحن نعوّل عليهم جميعا لجعل التنفيذ الكامل للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) ممكنا.

بالنسبة لهولندا، فإن الأولوية المطلقة كانت ولا تزال هي إعادة رفات الضحايا وممتلكاتهم الشخصية إلى الوطن. في الوقت الحاضر، تم التعرف على هوية ٢٢٥ ضحية من أصل ٢٩٨ في عملية تحديد الهوية الجارية. ويقوم بالعمل الشاق والمضني خبراء من ١١ بلدا مختلفا. وهم يستحقون فائق احترامنا. فقد تم انتشال معظم الرفات، ولكن من واجبنا أن نتأكد من عودة جميع الرفات والممتلكات الشخصية إلى الوطن. وسوف نواصل التعاون بشكل مكثف مع جميع البلدان والمنظمات الدولية المعنية من أجل تحقيق ذلك؛

وعلى النحو المنصوص عليه في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، فإن تحقيقا شاملا في سبب الحادث جار على قدم وساق. وفقا للاتفاق الموقع مع أوكرانيا، يقوم المجلس الهولندي لشؤون السلامة بدور ريادي في هذا التحقيق، بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية الأخرى، فضلا عن الأمم المتحدة، ومنظمة الطيران المدني الدولي. وقد أعد المجلس الهولندي التحقيق بما يتفق تماما مع القانون الدولي والأنظمة الدولية، ولا سيما المرفق الثالث عشر للاتفاقية الطيران المدني الدولي، الذي ينص على القواعد التي يتعين اتباعها. ووفقا لتلك الشروط والقواعد، شاركت البلدان التالية في فريق التحقيق الدولي: أستراليا،، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، روسيا،فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة،الولايات المتحدة. كما أسهمت في التحقيق منظمة الطيران المدني الدولي، والوكالة الأوروبية للسلامة الطيران.

ويلتزم مجلس شؤون السلامة بالشفافية، وسيأخذ في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة. أود أن أشدد على الطابع المستقل للمجلس. إذ لا تسيطر أو تؤثر على عمله أو النتائج

التي يتوصل إليها أو توصياته التي يقدمها لا الحكومة الهولندية ولا أي حكومة أخرى.

تلتزم حكومتي بالحق، ولا شيء غير الحق وأفضل طريقة لتحقيق ذلك هو الاستقلالية الكاملة لمجلس شؤون السلامة.

وفقا للفقرة ٧,١ من المرفق ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي، قدم مجلس شؤون السلامة تقريرا أوليا في ٩ أيلول/سبتمبر. ويقدم التقرير التمهيدي لمحة عامة عن الوقائع الأولية المؤقتة. وقد أُرسل التقرير إلى منظمة الطيران المدني الدولي للنظر فيه. وقد أشار السيد عليو، رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني (إيكاو) إلى أن المنظمة يثلج صدرها رؤية أن التحقيق في حادث الرحلة ”MH-17“ يمضي بالتعاون المثمر مع الممثلين الدوليين المعتمدين. وستواصل منظمة الطيران المدني الدولي تقديم دعمها الكامل إلى هولندا، جنبا إلى جنب مع فريقها الدولي، بينما تنتظر النتائج والتوصيات التي سترد في التقرير النهائي عن الحادث.

ولإنجاز التقرير النهائي، وكما هو مطلوب أيضا في المرفق ١٣ من الاتفاقية، لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة النظر في البيانات المتاحة بما في ذلك تلك المستخلصة من رفات الضحايا. وكما يذكر التقرير الأولي، على الرغم أنه كان من الأفضل إجراء تحقيقات إضافية في موقع الحادث نفسه، من الممكن إجراء تحقيق فعال استنادا إلى المصادر الأخرى المتاحة وإصدار التقرير النهائي. ومن المتوقع أن يصدر التقرير النهائي في الصيف المقبل.

وتلتزم هولندا التزاما تاما بتقديم المسؤولين عن ذلك العمل البشع للعدالة. وقد بدأت دائرة الادعاء العام في هولندا أكبر عملية تحقيق جنائي في التاريخ الهولندي. كما حرصت دائرة الادعاء العام على إنشاء تعاون وثيق مع سلطات التحقيق والملاحقة القضائية المحلية لجميع البلدان الأخرى والمتضررة من المأساة. ونتشاطر جميعا نفس الهدف. ويجب تقديم المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى العدالة. وأبلغت دائرةُ الادعاء العام حكومتي أن عملية التحقيق معقدة، ولكن يتم إحراز تقدم.

وبالنظر إلى الأبعاد الثلاثة لحادث تحطم الرحلة ”MH-17“: استعادة الحطام، التحقيق، والمساءلة، فإنه يبقى من الأهمية بمكان توفر إمكانية الوصول الآمن إلى الموقع في أقرب وقت ممكن. ونشرنا مجموعة أفراد في أوكرانيا ليتمكنوا من الانتقال إلى موقع الحادث بمجرد أن تستقر الحالة الأمنية بما فيه الكفاية. ونحن نجري حوارا مستمرا مع ماليزيا وأستراليا بهذا الشأن. كما أننا ندرك حجم المسؤولية التي ألقيناها على عاتقنا. وسنفعل كل ما هو مطلوب من أجل الارتقاء إلى مستوى هذه المسؤولية. ونحن لن نخذل المجلس.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بنفس الكلمات التي استخدمتها في أخر مرة خاطبت فيها المجلس: لن يهدأ لبلدي بال حتى تتم معرفة كل الحقائق وتأخذ العدالة مجراها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم التي بادر بها وفد الاتحاد الروسي. وأود أيضا أن أشكر السيد وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية، كما نعرب عن امتناننا الخاص لوزير خارجية هولندا، وهي البلد الذي يضطلع بدور قيادي في عملية التحقيق في الحادث المأساوي الذي وقع في أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه.

ويبدو لي أن بيان الوزير وعبارات الامتنان الموجهه إلى المواطنين المحليين تتسم بأهمية بالغة. ففي ١٧ تموز/يوليه، وجدوا أنفسهم منخرطين في حالة مأساوية بلا سابق إنذار. ونُذكر بأنه كان هناك الكثير من الانتقاد للمواطنين المحليين

وللمتمردين على مدى الأيام التالية. ولكن اتضح في وقت لاحق، بأنهم قاموا بالفعل بأعمال مفيدة للغاية، كما أقر بذلك رئيس وزراء هولندا في ٦ آب/اغسطس.

في ٢١ تموز/يوليه، اتخذ المجلس القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) دعما لإجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في حادث تحطم رحلة شركة الخطوط الجوية الماليزية ”MH-17“ في أوكرانيا، الذي أسفر عن مقتل ٢٩٨ شخصا. إن حجم الكارثة والآثار والعواقب السياسية المترتبة عليها، بالإضافة إلى أحكام القرار بشأن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في الترتيبات السياسية للتحقيق، تشير إلى أن على المجلس مواصلة رصد هذه المسألة. ويحدد القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) طرائق العمل لإجراء تحقيق دولي شامل ووافٍ ومستقل. وتنص الوثيقة على مشاركة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتسم بأهمية بالغة من أجل ضمان عملية دولية محايدة وحقيقية، وتوفر الدرجة اللازمة من الشفافية في تنظيم التحقيق.

ونعتقد أن للمجلس دورا هاما يضطلع به في تسوية عدد من القضايا الشائكة المنصوص عليها في القرار، الأمر الذي لا يمكن بدونه إجراء التحقيق في جنوب شرق أوكرانيا. وتشمل هذه التدابير وقف جميع الأنشطة العسكرية من كلا الجانبين في موقع تحطم الطائرة ووقف جميع الأنشطة التي يمكن أن تهدد بتعرض موقع تحطم الطائرة للعبث، وتأمين إمكانية وصول الموظفين الدوليين بصورة سريعة وآمنة إلى موقع الحادث، ودعم الدور الذي تضطلع به منظمة الطيران المدني الدولي للتأكد من أن التحقيق يسترشد بمبادئ الطيران المدني الدولي وقواعد المنظمة ومعاييرها.

وقد طلب المجلس في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) إلى الأمين العام أن يقدم توصياته بشأن السبل الممكنة التي يمكن للأمم المتحدة تقديم المساعدة في التحقيق وتقديم تقرير إلى المجلس عن التطورات، إذ تقع. ومن المؤسف أننا لم نر حتى الآن أي توصيات أو أية محاولة من جانب الأمانة العامة تدل على أية مبادرة ترمي إلى المساعدة في التحقيق الدولي. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن يجري الأمين العام استعراضا وتقييما للحالة الراهنة فيما يتعلق بالمسائل المذكورة أعلاه، وأن يقدم تقريرا عنها إلى المجلس، بما في ذلك ما يتعلق بصياغة واعتماد تدابير إضافية للمساعدة في إجراء التحقيق. وقد يكون من الضروري النظر في إنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام لهذه المسألة وتخويل بعثة بهذا الخصوص، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ليتم إرسالها إلى موقع الحادث.

إن الحالة الراهنة للتحقيق ذات أهمية بالغة بالنسبة لمشاركة الأمم المتحدة. ويقدم التقرير الأولي الصادر عن المجلس الهولندي لشؤون السلامة حدا أدنى من المعلومات ولا يتضمن أي معلومات مقنعة حول ملابسات الحادث. ولا توجد أي إشارة إلى القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) على الإطلاق. ويفتقر إلى الشفافية الموعود بها. ويبدو أن التحقيق قد عهد به إلى مجموعة صغيرة من البلدان. لقد كان هناك حالات تأخير وتأجيل للعملية. ولم يتم نقل البيانات الموجودة على مسجلات الصوت إلا في أواخر آب/أغسطس. وطُرح العديد من الأسئلة بشأن التقيد بمعايير منظمة الطيران المدني الدولي. ولم يتضمن التقرير أي معلومات عن العمل الذي اضطلع به الجيش الأوكراني، بشأن التسجيلات الصوتية للقوات المسلحة مع مسئولي الاتصالات، أو بشأن نشر النظام الأوكراني المضاد للطائرات في يوم الكارثة نفسه، ولا يذكر شيئا البتة بشأن احتمال وجود طائرات مقاتلة في منطقة ممر تحليق الرحلة ”MH-17“.

كما يساورنا القلق إزاء بعض اللامبالاة التي نقلها التقرير فيما يتعلق بمسألة عدم توفر إمكانية الوصول إلى موقع الحادث. ومع ذلك، فهي مسألة ذات أولوية تشمل مهام هامة – في الواقع، مهام ملحة. يمكن أن يكون الحطام ذا أهمية بالغة

في تحديد ملابسات حادث تحطم الرحلة ”MH-17“؛ ومن دواعي الأسف أنه لم يتوفر الكثير من الخبرة الهامة في ذلك وفي غيره من الجوانب أخرى. وبعد فترة توقف عمل الخبراء الدوليين في موقع الحادث في ٦ آب/أغسطس، لم يزر الموقع أي صحفي أو مراقب من مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وليس من الواضح ما الذي يمنع الفريق من الذهاب إلى دونيتسك الآن، علما بأن هناك وقفا لإطلاق النار.

نحن لا نشكك في سيادة الدولة حيث وقع الحدث – أوكرانيا – وفي أنها ستجري الترتيبات بشأن التحقيق في الحادث الذي وقع في مجالها الجوي، وستعالج مسألة السرية فيما يتعلق بالتحقيق. ومع ذلك، وعملا بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، ينبغي أن يكفل الترتيب الطابع الدولي للمنظمة حقا والمشاركة في التحقيق. وهناك حاجة إلى خبراء من مختلف الدول للمشاركة في فريق الخبراء الدولي – بما في ذلك مواطنون روس وممثلون للجنة الملاحة الجوية لرابطة الدول المستقلة – من أجل العمل معا كفريق موحد تتوفر له إمكانية وصول عادلة ومتساوية لجميع المواد اللازمة لإجراء التحقيق.

ولا بد لنا من تسليط الضوء على الحقيقة بشأن الحادث الذي وقع في المجال الجوي الأوكراني في ١٧ تموز/يوليه. وبالتالي، من الضروري تسليط الضوء ليس فقط على الأسباب الجذرية والجناة، ولكن أيضا على الظروف السياسية التي أدت إلى الكارثة نفسها. لقد تلاعب عدد من البلدان بالمأساة من أجل مفاقمة التوترات الدولية.

وبعد هذا الحادث فورا، وحتى قبل الحصول على أية معلومات موثوقة، تم الإدلاء ببيانات عامة ألقي فيها اللوم الكامل على المقاتلين. وقد حمّل بلدنا مسؤولية ارتكاب انتهاكات دولية خطيرة. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن هذه الأعمال كانت هي الأسس التي تستند إليها دورة العقوبات المفروضة ضد روسيا. ونرى أن ذلك عملا من أعمال حرب المعلومات، وتدخل صارخ في التحقيق في الحادث، ومحاولة سياسية لاستباق نتائج التحقيق.

وقد كان الاتحاد الروسي البلد الأول، لا بل الوحيد، الذي قام فورا بتقديم جميع المعلومات الموضوعية والمتاحة المتعلقة بالحادث. وقد قامت وزارة الدفاع الروسية والوكالة الاتحادية للنقل الجوي ليس بنشر المعلومات فحسب، لكن قدمت أيضا قائمة من الأسئلة التي يجب الإجابة عليها للحصول على صورة موضوعية لما حدث. وتم نقل الكثير من تلك المسائل إلى الجانب الأوكراني.

وللأسف، لم تلق معظم هذه االأسئلة، بما في ذلك أهمها، جوابا موضوعيا. ونحن على اقتناع بأنه سوف تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق نزيه وغير متحيز لتوضيح جميع هذه المخاوف. وفي العديد من المناسبات، سمعنا زعم العديد من الدول بأنها لديها معلومات تم التحقق منها بشأن ما حدث، بما في ذلك صور ساتلية للمنطقة التي وقع فيها حادث ١٧ تموز/يوليو. ونحن ندعو هذه الدول للكشف عن تلك المعلومات.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن روسيا لا تزال مصرة على إجراء تحقيق دولي شفاف وموضوعي يمتثل امتثالا كاملا لجميع شروط منظمة الطيران المدني الدولي ومعاييرها من أجل إثبات الحقيقة. ونحن نعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بمساعدة الأمم المتحدة ومشاركتها في التحقيق، تماشيا مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ولم يعالج التقرير الأولي عن أسباب تحطم الطائرة مخاوفنا، ولكنه في الواقع يثير مسائل جديدة الجانب الروسي على استعداد لمناقشتها مع شركائه الأجانب بطريقة بناءة.

ونعتزم إرسال قائمة المسائل إلى لجنة التحقيق وإلى الأمين العام. وسنقوم بتعميمها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان، ووزير الخارجية تيمرمانس على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأنا أقدم شكر أستراليا الجزيل لهولندا على ما أبدته من روح مهنية وتعاطف في الاستجابة لهذا الحادث المروع. وأخص بالشكر الوزير تيمرمانس على التزامه الشخصي وتعاطفه، ووزير الخارجية الماليزى حنيفة أمان لما قدمه من مساهمة هامة في جهود الاستعادة. ونرحب بحضورهما هنا اليوم.

قبل شهرين تقريبا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) (انظر S/PV.7221). وجسّد تصويته في ذلك اليوم غضب المجتمع الدولي ردا على إسقاط طائرة تجارية وفي مجال جوي تجاري فوق الجزء الشرقي من أوكرانيا، مما أسفر عن مقتل جميع الركاب وأفراد الطاقم البالغ عددهم ٢٩٨ شخصا. ويعرب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) عن إدانتنا الجماعية لهذا العمل المروع وتصميمنا على محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويؤيد القرار تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى إجراء تحقيق دولي دقيق ومستقل لهذه الوحشية؛ وفقا للمبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي؛ ونطالب الجماعات المسلحة المسيطرة على موقع الحادث، الامتناع عن أية أعمال قد تهدد سلامة الموقع، وتوفير إمكانية وصول آمنة وكاملة وبلا قيود لسلطات التحقيق المختصة. وأنا دعوت روسيا في ذلك الوقت إلى استخدام نفوذها على تلك الجماعات المسلحة المسيطرة على الموقع لتوفير إمكانية وصول كاملة وآمنة من أجل استرداد الرفات والممتلكات الشخصية، ولصالح جهود التحقيق.

وفي غضون أيام من عملية الإسقاط، ووفقا لأحكام اتفاقية منظمة الطيران المدني الدولي، وافقت أوكرانيا على إجراء تحقيق بقيادة هولندا يتماشى مع المبادئ التوجيهية لمنظمة الطيران المدني الدولي، أي، إجراء تحقيق مستقل بمشاركة دولية واسعة النطاق، بالاعتماد على خبراء من أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، إيطاليا، روسيا، فرنسا، ماليزيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران، ومنظمة الطيران المدني الدولي.

وتحركت أوكرانيا بسرعة من أجل توفير الدعم لجهود الإستعادة في موقع الحادث على الرغم من النزاع الجاري، والإجراءات التي اتخذها الانفصاليون المسلحون والتي قيدت إمكانية الوصول إلى الموقع، وحالت دون الوصول إليه في بعض الأحيان. ونظرا لجهود أوكرانيا الرامية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) فقد تمكن خبراء من أستراليا وماليزيا وهولندا من قضاء ٦ أيام في أواخر تموز/يوليه بحثا في موقع الحادث. وقد قام خبرائنا بعمل رائع، وأنجزوا أعمالهم الصعبة المتعلقة بالأدلة الجنائية في وسط منطقة نزاع.

وتمكن الفريق الدولي، الذي تدعمه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، من الوصول إلى مناطق لم يسبق أن تم فيها البحث في موقع تحطم الطائرة، واستعادة رفات وعدد كبير من الأمتعة الشخصية العائدة لمن كانوا على متن الرحلة ”MH-17“. وفي نهاية المطاف، أصبحت الظروف الأمنية خطيرة جدا للاستمرار وتكثفت زعزعة الاستقرار الخارجية في شرق أوكرانيا. ومع ذلك، فقد أسفرت تلك الجهود عن جمع أدلة هامة للغاية من أجل دعم تحقيق فعال.

أشكر الحكومة الهولندية على الجهود التي تبذلها في تنسيق عودة كريمة لضحايا الرحلة ”MH-17“ إلى قاعدة آيندهوفن الجوية. ووفر ذلك بعض العزاء للأسر المكلومة. وأثني على قيادة الحكومة الهولندية القوية لمجريات التحقيق الجنائي. وعملت السلطات في هولندا بمشقة في سبيل تحديد هوية الضحايا. وحتى اليوم، ١٩ أيلول/سبتمبر، قامت لجنة تحديد الهوية في لاهاي بتحديد هوية ٢٢٥ من الضحايا، بما في ذلك عدد من الأستراليين. وقد تم إحراز تقدم كبير، ولكن كانت عملية تحديد الهوية بطيئة نظرا للظروف المحيطة بالحادث.

ولا عزاء في ذلك للأسر والأصدقاء من جميع أنحاء العالم، بمن فيهم أولئك من أستراليا، الحزانى على فقدان أحبائهم الذين لم يعيدوهم إلى الوطن بعد.

وترحب أستراليا بإصدار التقرير الأولىللمجلس الهولندي لشؤون السلامة في ٩ أيلول/سبتمبر. وقد أعدت الرواية الرسمية الأولى بشأن المأساة بالتزام صارم بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الطيران المدني الدولي. ويستند التقرير إلى بيانات من الصندوقين الأسودين، والصور الساتلية الواردة من موقع الحادث. وتعتمد النتائج التي توصل إليها على التحليل الموضوعي للأدلة المتاحة. وذلك أمر بالغ الأهمية لكي يكون التحقيق شفافا وخاضعا للمساءلة. وهي خطوة إيجابية إلى الأمام في القيام بتحقيق دولي كامل ودقيق ومستقل حسب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وفقا للمرفق ١٣ لاتفاقية الطيران المدني الدولي، لا يوجه التقرير الأولي أي لوم أو مسؤولية عن الحادث. وهذا هو الدور الذي يضطلع به التحقيق الجنائي المتعدد الجنسيات الجاري حاليا، بقيادة دائرة الادعاء العام الهولندية. وحتى لا يكون هناك أي سوء فهم، أود أن أؤكد من جديد أن هذا هو مجال التحقيق الجنائي.

ويفيد التقييم الأولي للحكومة الأسترالية أن الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة ”MH-17“ قد اسقطت بقذيفة سطح – جو. ولم يذكر التقرير الأولي أي استنتاجات، ولكن أضرار الطائرة المبينه في التقرير تتسق بالتأكيد مع رأينا. ولا نزال نطالب بأن يسمح للمحققين الدوليين بالعودة بأمان إلى موقع حادث للرحلة ”MH-17“، بما يتماشى مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وتلتزم أستراليا بالعودة إلى الموقع بمجرد أن يكون آمنا للقيام بذلك، وبرفقة شركائنا الهولنديين والماليزيين.

ويساورنا القلق البالغ إزاء التقارير التي تفيد بتعرض مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لخطر جسيم أثناء بعثة الرصد التي اتفق بشأنها مؤخرا. فقد قُصف المراقبون وهم في طريقهم إلى الموقع، وتعرضوا في وقت لاحق لتهديد مقترن بالعنف من قبل جماعات مسلحة. وتبين حوادث من هذا القبيل أن العودة إلى الموقع لا تزال غير آمنة. ولأكُن واضحا. تدهورت الحالة الأمنية حول الموقع وفي الكثير من مناطق شرق أوكرانيا بسبب الدعم الروسي المقدم للجماعات الانفصالية المسلحة. ولا يزال هذا الدعم مستمرا. ويجب أن يتوقف.

وطالب المجلس باتخاذه القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالإجماع بمحاسبة المسؤولين عن هذا العمل الوحشي.

يتوقع المجتمع الدولي، وأسر الضحايا قبل كل شيء، أن هذا سوف يتحقق، ويجب أن يتحقق.

السيد أسيلبورن (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أشكر وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان، على العرض الذي قدمه. وأشكر صديقي وزميلي فرانسيسكوس تيمرمانتس، وزير خارجية هولندا، على المعلومات التي قدمها. وأحيي التزامه والتزام السيدة جولي بيشوب، وزيرة الخارجية في أستراليا، والسيد حنيفة أمان، وزير خارجية ماليزيا.

في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، أدان مجلس الأمن تدمير طائرة الخطوط الجوية الماليزية في أوكرانيا، الذي أسفرت، كما نعلم، عن الوفاة المأساوية لـ ٢٩٨ شخصاً. وأعرب المجلس عن عميق تعاطفه وخالص تعازيه إلى أسر ضحايا تلك الكارثة. ومن الواضح أن الأولوية المطلقة كانت لإعادة الرفات والتعرف على الضحايا. ومن الضروري مواصلة ذلك العمل من أجل تمكين أسر وأصدقاء جميع الضحايا من معرفة مصير أحبائهم على وجه اليقين.

في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، دعا مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق دولي شامل ومستقل في الحادث وفقاً للمبادئ التوجيهية للطيران المدني الدولي. وقد فوضت أوكرانيا إجراء

هذا التحقيق إلى هولندا. ولدينا ثقة كاملة في التحقيق الذي يجريه المجلس الهولندي لشؤون السلامة، بالتعاون مع الخبراء الدوليين لمنظمة الطيران المدني الدولي، ووفقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية شيكاغو. ونرحب بالعمل الجاد والمستقل للمجلس الهولندي الذي قاد إلى نشر تقرير مرحلي يتضمن نتائج التحقيق الأولية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

ونأسف لأن الجماعات المسلحة غير القانونية قد أعاقت الوصول إلى موقع تحطّم الطائرة في الأيام التي تلت المأساة. فهذا أدى إلى تبديد وقت ثمين وجعل التحقيق أكثر صعوبة. كما نشعر بالأسف لأن عمل المحققين في الموقع علّق في ٦ آب/أغسطس بسبب تدهور الوضع الأمني. يجب على الجماعات المسلحة التي تسيطر على موقع الحادث والمنطقة المحيطة به أن تسمح باستئناف التحقيق بلا تأخير، مع إعطاء إمكانية الوصول الكامل والآمن ودون عوائق للمحققين. وهذا بند أساسي من بنود القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ومن المشجع أيضاً أن نرى أن الاتحاد الروسي يطالب بإصرار أيضاً بالأمر نفسه، كما قال ممثل الاتحاد الروسي لتوه، وأن الاتحاد الروسي يعمل أيضاً في هذا الاتجاه.

أولئك الذين أسقطوا الطائرة الماليزية في الرحلة MH-17، أولئك المسؤولون عن هذا العمل الشائن، سوف يخضعون للمساءلة. والواقع أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أبرزت في ٢٨ تموز/يوليه حقيقة أن هذا الفعل يمكن أن يشكل جريمة حرب. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به محاكم البلدان المتضررة التي فتحت التحقيقات الجنائية. يجب على جميع الدول الأعضاء المشاركة في الجهود الرامية إلى تحديد المسؤولية عن المأساة. نحن مدينون بذلك للضحايا وأسرهم، أن تطبّق العدالة، كما أبرز السيد فرانتس تيمرمانتس بحماس منذ قليل.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية الملحة لإنهاء الصراع في أوكرانيا. فحصيلة الخسائر في الأرواح كانت هائلة. إذ لقي أكثر من ٣٠٠٠ شخص حتفهم في شرق أوكرانيا منذ بدء الصراع. إن الهجمات المتكررة على سيادة أراضي أوكرانيا ووحدتها من قبل الانفصاليين المؤيدين لروسيا وداعميهم الخارجيين توقع ضحايا جدداً كل يوم.

كان التوصل إلى وقف إطلاق النار الهش في ٥ أيلول/سبتمبر خطوة في الاتجاه الصحيح. تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تجري المحادثات ضمن فريق الاتصال ثلاثي الأطراف، ولكن يجب علينا الآن أن نضاعف جهودنا. ونحن نشعر بالتشجيع إزاء الخطوات الملموسة التي قام بها رئيس أوكرانيا وحكومتها لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مينسك. فالوقت قد حان لتحترم الجماعات المسلحة غير القانونية التزاماتها وتنسحب من أراضي أوكرانيا، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مينسك.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

نشيد بالعمل التعاوني لفريق محققي السلامة الجوية الدولي بقيادة هولندا. وقد كانوا ناجحين جداً في تقديم التقرير الأولي بشأن إسقاط الطائرة MH-17 على الرغم من التحديات الهائلة للبيئة الأمنية الصعبة. ونعتقد أن المزيد من التحقيقات في الحادث سيتيح قدراً أكبر من الفهم لتسلسل الأحداث الذي أدى إلى وقوع الحادث ويقدّم المزيد من النتائج الحاسمة. وهذا لا غنى عنه للقضاء على الشكوك والتخمينات، وفي رأينا، فإنه سيوفر الأساس للمساءلة والعدالة بما يتفق مع أحكام القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

الأهم من ذلك، أننا نشجع الأطراف على عدم التهاون في البحث عن حل مقبول على نحو متبادل للأزمة في شرق أوكرانيا. ومع منح الرئيس بوروشينكو الحكم الذاتي والعفو

العام للانفصاليين، فإننا متفائلون بأن الظروف على أرض الواقع ستتحّسن بما فيه الكفاية للتمكين من إجراء تحقيق شامل يتسم بالشفافية ودون عوائق. المطلوب الآن هو ضبط النفس والمثابرة من جانب جميع الأطراف المعنية للمضي قدماً بالعملية إلى خاتمتها المنطقية. وهذا ما يدين به المجتمع الدولي لذكرى ضحايا رحلة الطيران MH-17 المشؤومة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية وأرحب بحضور وزراء خارجية هولندا وأستراليا ولكسمبرغ في مجلس الأمن صباح اليوم.

ترحب المملكة المتحدة بالتقرير الأولي للمجلس الهولندي لشؤون السلامة المقدم في ٩ أيلول/سبتمبر ونود أن نبعث مرة أخرى بأعمق تعازينا لأسر وأصدقاء من قضوا نحبهم في رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. في الشهر الماضي، كان لي شرف وضع إكليل بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن في الموقع التذكاري بمطار شيبهول تكريماً للضحايا الـ ٢٩٨ لهذه المأساة.

ونشيد بإصدار المجلس الهولندي لشؤون السلامة لتقرير شامل يتسم بالمهنيّة ويستند بشكل راسخ إلى الحقائق. وفي حين أن التقرير أولي وذو ولاية محدودة، فإن الاستنتاجات المستخلصة من الأدلة المتوفرة للمحققين واضحة. فالتقرير يستبعد أي أسباب تقنية أو تشغيلية لتحطم الطائرة. يتفق الضرر المكتشف في حطام رحلة طائرة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 مع الضرر المتوقع من عدد كبير من الأجسام العالية الطاقة التي اخترقت جسم الطائرة من الخارج. يمكننا استخلاص استنتاج واحد من هذا: أن طائرة الخطوط الجوية الماليزية في الرحلة MH-17، وهي طائرة ركّاب مدنية كانت تحمل ٢٨٣ راكباً و ١٥ من أفراد طاقمها، قد أصيبت برأس حربي متفجر من الرؤوس الحربية التي تركب عادة في قذائف سطح – جو.

ولن يسعى التقرير الأولي ولا التقرير النهائي إلى توجيه الإدانة لأحد. ولكننا نعلم أنه قبل أن ينقطع الاتصال مع الرحلة MH-17 بثوانٍ، تم الكشف عن إطلاق قذيفة سطح – جو من المنطقة الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في جنوب شرق أوكرانيا. ونعلم أيضاً من محادثة صوتية تم اعتراضها أن زعيماً انفصالياً معروفاً قد سُمع وهو يدّعي بأن الفصائل الانفصالية قد أسقطت طائرة في وقت اختفاءMH-17. وأعلن زعيم انفصالي آخر على موقع ”تويتر“ بأنه قام بإسقاط طائرة في نفس الوقت تقريباً. ورأينا عبر وسائط الإعلام الاجتماعية، بعد وقت قصير من التحطم، منظومة قذائف SA-11 ناقصة قذيفة واحدة على الأقل عائدة باتجاه روسيا، كما نعلم أيضاً أن المقاتلين الانفصاليين الذين جرى تدريبهم وتجهيزهم وتسليحهم من قبل روسيا قد أسقطوا ما يزيد على اثنتي عشرة طائرة أوكرانية في الأشهر التي سبقت مأساة الطائرة MH-17.

وقد تحدثت من قبل، أنا وآخرون، في المجلس بشأن إمداد روسيا للجماعات الانفصالية في أوكرانيا بكميات كبيرة من الأسلحة المتقدمة، بما في ذلك الدبابات وناقلات الجنود المصفحة والمدفعية. وهناك ما يدل على أن روسيا تدرب المقاتلين الانفصاليين في مرفق في جنوب غرب روسيا، بما في ذلك تدريبهم على كيفية استخدام منظومات الدفاع الجوي. ويتحمل الاتحاد الروسي مسؤولية كبيرة عن العنف وعدم الاستقرار في جنوب شرق أوكرانيا – المسؤولية التي تعني، على أقل تقدير، أن روسيا مُطالبة بالإجابة على أسئلة بخصوص الإسقاط المأساوي للطائرة في رحلتها MH-17 .

وببساطة، فإن التأكيدات التي تروج لها وسائط الإعلام المحلية الروسية بشدة والتي تفيد بأن أوكرانيا تتحمل قدرا من المسؤولية عن إسقاط الطائرة MH-17 لا تصمد أمام النقد

والتحليل. فهي حجج زائفة تهدف إلى تشويه الحقائق. وقد سمعنا روايات متناقضة عن أن الطائرة أُسقطت بواسطة طائرة مقاتلة أوكرانية من طراز Su-25، أطلقت قذيفة على الطائرة أو فتحت النار عليها، أو أنها رافقتها كظلها مستخدمة أفراد طاقمها وركابها كدروع بشرية. ولكن الأضرار التي وُجدت على حطام الطائرة لا تدل على أنها أصيبت بقذيفة جو – جو، كما أنها لا تشير إلى تعرضها لإطلاق نار. وتبين أدلة الرادار أنه لم يكن موجودا بالقرب من الطائرة قبل وقوع الحادث الذي أدى إلى تحطمها إلا ثلاث طائرات تجارية. ولم تظهر أي طائرة من طراز Su-25 في بيانات الرادارات الأوكرانية، والتي يعتبرها المحققون الدوليون بيانات دقيقة وموثوقا بها. أما الرواية الروسية للأحداث فهي محض خيال.

كما لا يوجد أساس للادعاءات الروسية بشأن وجود نوايا خبيثة لدى موظفي مراقبة الحركة الجوية الأوكرانيين ولا التلميحات بحجب تسجيلات المراقبة في وقت لاحق. وليس هناك أي دليل على وجود أي نشاط غير عادي في إدارة الرحلات الجوية في تلك المنطقة في ذلك الوقت، ويتضمن التقرير الأولي النص الكامل للمحادثات بين الطائرة MH-17 ومراقبة الحركة الجوية الأوكرانية. وقد تم التأكد تماما من النصوص المستنسخة التي قدمها الجانب الأوكراني بالرجوع إلى البيانات المأخوذة من الصندوق الأسود.

وقد استمعنا أيضا إلى التلميحات الروسية بأن تقرير المجلس الهولندي لشؤون السلامة ليس مستقلا أو محايدا تماما وأنه تجاهل رأي المحققين الروس. وهذا أيضا غير صحيح. فالمجلس الهولندي منظمة مستقلة تماما. وكما سمعنا في هذا الصباح، فقد ساعده في التحقيق الذي أجراه خبراء من ١٢ وكالة طيران، بما في ذلك خبراء من روسيا، وجرت الاستعانة بمشورة منظمة الطيران المدني الدولي للتأكد من التزام تقرير المحققين التزاما كاملا بالمعايير الدولية والممارسات الموصى بها.

وقد حدد المجلس الهولندي لشؤون السلامة مجالات بعينها في التقرير تحتاج إلى مزيد من التحليل إذا كنا نريد إحراز تقدم في هذا التحقيق الهام. وسيتطلب ذلك الوصول الكامل والآمن إلى موقع الحادث، كما طلب المجلس في قراره ٢١٦٦ (٢٠١٤).كما أن ذلك ضروري من أجل إجراء تحقيق جنائي مستقل، الأمر الذي سيحدد المسؤولية ويضمن المساءلة. وإطلاق النار على مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما حدث في عطلة نهاية الأسبوع الماضي بالقرب من موقع الحادث، لا يهيئ الظروف المواتية لاستئناف التحقيق لمعرفة كيفية سقوط الطائرة MH-17 والجهة المسؤولة عن ذلك.

وإذا كان الاتحاد الروسي يشاطر المجتمع الدولي رغبته في رؤية إحراز تقدم في ما يتعلق بكل من التقرير النهائي للمجلس الهولندي لشؤون السلامة والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، فإننا ندعوه إلى ضمان أن يسمح الانفصاليون بالوصول الكامل والآمن إلى موقع الحادث على الفور.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية ونقدر العمل الذي لا يزال الأمين العام يقوم به من أجل إلقاء الضوء على الحقائق المحيطة بإسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17. كما أننا ممتنون للعمل الذي قام به المجلس الهولندي لشؤون السلامة، فضلا عن الإسهامات القيمة لجميع البلدان التي قدمت الدعم البشري والتقني لإجراء التحقيق.

وبعد شهرين من إسقاط الطائرة، يؤكد وفد بلدي من جديد على الرسالة التي لا لبس فيها المتضمنة في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي كامل وشامل

ومستقل وفقا للقانون الدولي. وتحيط شيلي علما بأن أحكام قرارات مجلس الأمن قد بدأت تؤتي ثمارها بإصدار هذا التقرير الأولي. وإلى جانب تسليط الضوء على النتائج التي توصل إليها المجلس الهولندي، فإننا نحثه على المضي قدما في جمع مزيد من المعلومات الأساسية التي تسمح له بالكشف عن حقيقة ما حدث في ١٧ تموز/يوليه. وعلى وجه الخصوص، نحن بحاجة إلى معرفة نوع المقذوف الذي أصاب طائرة الخطوط الجوية الماليزية، وما هي خصائصه ليتسنى تتبع مصدره وجهة إطلاقه وتحديد المسؤولين عن ذلك الهجوم الشنيع على المدنيين تحديدا نهائيا. كما يحدونا الأمل أن يُبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

وإننا نقدر عدم شمول التدابير التشريعية التي اعتمدتها أوكرانيا، في إطار الحوار مع الجماعات الانفصالية في الشرق ووقف إطلاق النار، أي عفو عن المسؤولين عن كارثة الرحلة MH-17. فمن حق أسر الضحايا معرفة الحقيقة. ومرة أخرى، فإننا نحث جميع الدول على التعاون بنشاط مع السلطات المعنية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة.

وفي الختام، فإننا ندعو الأطراف المعنية المشاركة في النزاع في أوكرانيا إلى إتاحة إمكانية وصول المحققين دون قيود إلى موقع الكارثة، ما داموا بحاجة إلى ذلك، وكفالة سلامتهم حتى يتمكنوا من مواصلة التحقيق وإحراز المزيد من التقدم فيه. ونأمل أن يهيئ وقف إطلاق النار بين حكومة أوكرانيا والجماعات المسلحة التي تسيطر على المنطقة التي وقعت فيها الكارثة الظروف اللازمة لمواصلة التحقيق.

السيدة قعوار (الأردن): الشكر الجزيل لوكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية القيمة بشأن حادثة سقوط الطائرة الماليزية MH-17. ونرحب كذلك بحضور وزير خارجية هولندا السيد فرانس تيمرمانس لهذه الجلسة ونشكره أيضا على إحاطته الإعلامية القيمة.

يود الأردن أن يعرب عن تقديره للسلطات الهولندية على جهودها في التحقيق في حادث إسقاط الطائرة الماليزية فوق شرق أوكرانيا وإصدارها للتقرير الأولي عن الحادثة. إن النتائج الفنية للتحقيق تظهر بشكل واضح أن الطائرة قد تم استهدافها بقذيفة خارجية وأنه لا يزال هناك المزيد من التحقيقات الواجب إجراؤها لمعرفة الجهة التي قامت بإطلاق القذيفة ودوافعها للقيام بذلك، وهل كان العمل مخططا له أم لحظيا. وهنالك العديد من الأسئلة الأخرى والواجب الإجابة عليها. لذا، نؤكد على ضرورة استمرار التحقيقات في سبيل الوصول إلى النتائج النهائية وإعداد التقرير النهائي.

وفي هذا الصدد، نشدد على دعوة كافة الأطراف للتعاون والسماح بحرية الدخول إلى مكان تحطم الطائرة لاستكمال التحقيق والكشف عن الجهة المسؤولة عن هذا الحادث لتقديمها للعدالة الدولية ومحاسبتها على هذا الفعل الإجرامي. ويجب أن يكون هذا الموضوع أولوية للجميع لأن التهاون فيه سيؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن وسلامة الطيران المدني. وسيشجع على استهداف الطائرات والرحلات الجوية في مختلف بقاع العالم. إن التحقيق ونتائجة هو مسألة قانونية ولا يجب أن يُنظر إليه أو أن يتم التعامل معه كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية من أي طرف.

ويرحب الأردن باتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه خلال لقاء فريق الاتصال في مينسك في الخامس من الشهر الجاري، وخاصة ما تضمنه من بنود تتعلق بأهمية استمرار الحوار الوطني الشامل وإطلاق سراح كافة الأسرى وانسحاب الجماعات المسلحة غير الشرعية ونزع سلاحها. ونحث في هذا السياق الجماعات المسلحة على احترام شروط وقف إطلاق النار ووقف العنف والتحلي بالمصداقية في تنفيذ

بنوده. كما نؤكد على حق أوكرانيا في حماية سيادتها ووحدة أراضيها واستقرارها.

ونشدد مجددا على أهمية الحل السياسي والدبلوماسي لهذه الأزمة، حيث لا نرى بأن الحل العسكري هو الوسيلة لتحقيق الأمن والاستقرار بل سيؤدي إلى الدمار والانقسام والتفكك المجتمعي وتأزم الأوضاع سياسيا واقتصاديا وإنسانيا في أوكرانيا. كما أن ضمان حقوق جميع مواطني أوكرانيا، بما في ذلك حقوق الأقليات، هو السبيل الوحيد للوصول إلى توافق من شأنه إخراج أوكرانيا من الأزمة الحالية.

لذا ندعو الحكومة الأوكرانية للعمل على تحقيق ذلك والوصول إلى حلول مستدامة تلبي المطالب الشرعية لجميع الفئات والمجتمعات هناك. ونحث جميع الأطراف على مساعدة أوكرانيا في تنفيذ الإصلاحات السياسية والقانونية والاجتماعية والعمل على البناء على اتفاق وقف إطلاق النار في سبيل الوصول إلى اتفاق مستدام.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية. كما أشكر وزير خارجية هولندا، السيد تيمرمانس، على إحاطته الإعلامية ومشاركته في عملنا.

لقد مر شهران على وقوع مأساة الرحلة MH-17. وذكرى الضحايا الذين دُمِّر مستقبلهم ما زالت عالقة في الأذهان. واليوم أكرر تضامن فرنسا مع أقارب الركاب في محنتهم المستمرة. ونتشاطرهم حزنهم ونقدم لهم دعمنا الكامل. وطالب المجتمع الدولي في مواجهة هذه الكارثة الاضطلاع بكل الأمور لتسليط الضوء على ظروف المأساة. وقد أكد مجلس الأمن من خلال القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) على أهمية التعجيل بإجراء التحقيق في ملابسات هذا العمل البغيض. وكانت خطوة أولى لإستجلاء هذه المأساة، نحو إرساء المساءلة والحاجة إلى تحقيق العدالة.

ووفقا لاتفاقية شيكاغو للطيران المدني الدولي، من مسؤولية أوكرانيا، إلى جانب الدعم من جميع المتضررين من الكارثة، وتحديدا خبراء منظمة الطيران المدني الدولي، إجراء أعمال التحقيق الدولي. واضطلعت الحكومة الأوكرانية بجد بتلك المسؤولية. في وقت مبكر في ٢٤ تموز/يوليه، أبرمت مذكرة تفاهم مع حكومة هولندا كلفت فيها المجلس الهولندي لشؤون السلامة بمهمة إجراء التحقيق. ثم استضافت أوكرانيا في كييف مجموعة من الخبراء الدوليين الذين قدموا مساعدتهم.

ونشيد بالمجلس الهولندي لشؤون السلامة لنوعية العمل الذي اضطلع به خبراؤه. وتعتبر مهنيتهم في جمع المعلومات ونزاهتهم مثالية. وننتظر الآن بفارغ الصبر صدور التقرير النهائي. وإذ نثق في العملية والنتائج التي ستسفر عنها، نؤيد تأييدا كاملا إجراء التحقيق ونحث جميع الأطراف على التعاون الكامل مع المحققين.

إن نتائج التقرير الأولي خطيرة. وقد استبعدت لجنة التحقيق فرضية وقوع خطأ فني، قائلة إن تحطم الطائرة جاء نتيجة اصطدامها بـ ”عدد كبير من الأجسام ذات الطاقة العالية“. وتشير بذلك بوضوح إلى فرضية أن تدمير الرحلة MH-17 كان بقذيفة سطح – جو، مما يؤكد أسوأ المخاوف التي سبق أن أعرب عنها للمجلس. أتستهدف طائرة مدنية بقذيفة سطح – جو؟ من ذلك ينبغي أن نستخلص كل الاستنتاجات بشأن الذين استخدموا منظومة السلاح تلك، والذين أعطوا الأمر بإطلاقه، بل والذين سمحوا باستخدام المجرمين لهذه الأسلحة.

كما طالب القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بالاضطلاع بكل ما يلزم لتمكين المحققين من القيام بعملهم. ينبغي لجميع الأطراف وجميع الدول في المنطقة كفالة الوصول الفوري ومن دون عوائق إلى موقع الكارثة، ورفات الضحايا والعناصر المادية المفيدة للتحقيق. ونأسف لأننا ابتعدنا كثيرا عن الحقيقة.

لم يتعاون الانفصاليون مع السلطات الأوكرانية في عمليات البحث. لم يتح للمحققين الوصول الآمن والفوري والكامل. ولا يعد ذلك انتهاكا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) فحسب، بل لما تقرر فيما بين مجموعة الاتصال – أوكرانيا وروسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – وممثلي الانفصاليين أنفسهم. كدليل على ذلك، نشير إلى عناصر من قوات الأمن من هولندا وأستراليا وماليزيا التي كان من المقرر نشرها في موقع الحادث لتأمينه ولكن لم نتمكن من نشرها بسبب العقبات التي وضعها الانفصاليون. إن انعدام التعاون هذا أبلغ وأكثر إيحاء من أي خطاب دعائي من الانفصاليين وأنصارهم.

وقعت هذه المأساة، كما ذكرنا، في ظل حالة من الفوضى، ولكن تلك الفوضى لم تندلع من تلقاء نفسها. وحينما أسقطت الطائرة، كان القتال العنيف قد اشتد في شرق أوكرانيا. أحدث الانفصاليون، الذين كانوا مسلحين بشكل غير معقول، الرعب والخراب. ستجري الآن مساءلة جميع المسؤولين عن الانتهاكات. ولا يخطئن أحدكم. إن التشكيك في نوعية العمل الذي اضطلع به المحققون ونتائج التقرير الأولي سيكون عودة إلى الأساليب التي كنا نأملا في اختفائها منذ فترة طويلة – إنكار الأمر الواضح، ولي الحقائق – وهي الحيل القديمة التي لم تعد تخدع أحدا. تبعدنا تلك التلاعبات عن المناقشة المجدية التي نود إجراءها اليوم.

وفي الختام، أود أن أقول إنه ينبغي احترام وقف إطلاق النار المطبق منذ يوم الجمعة، ٥ أيلول/سبتمبر. ونظل نتوخى الحذر. لكن إسكات الأسلحة هو الشرط المسبق الوحيد لتنفيذ خطة التسوية للأزمة الأوكرانية. وبغية التوصل إلى حل على المدى الطويل، وينبغي مواصلة المناقشات في فريق الاتصال. ولا يمكن التوصل إلى تسوية للنزاع إلا من خلال وقف روسيا لشحنات الأسلحة إلى الانفصاليين، وإرساء وقف إطلاق النار الدائم والقابل للتحقق، والسيطرة على الحدود والسعي إلى إجراء الحوار السياسي. وروسيا تتحمل مسؤولية في ذلك الصدد يمكن تجنبها. من الضروري التحرك بسرعة بشأن هذه المسائل المختلفة.

السيدة بايك جي آه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بوزراء خارجية كل من هولندا وأستراليا ولكسمبرغ وماليزيا في مجلس الأمن.

باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) بشأن الإسقاط المأساوي للرحلة MH-17 التابعة للطيران الماليزي، أكد المجلس بصوت واحد أنه يجب أن نكفل إجراء تحقيق كامل في المأساة. وفي ذلك الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالتقرير الأولي لفريق التحقيق الدولي. ونقدر تحديدا حكومة هولندا، ومنظمة الطيران المدني الدولي وجميع الخبراء الدوليين المستقلين الذين عملوا على إجراء التحقيق. ولدينا ثقة كاملة في مصداقية الخبراء واستقلاليتهم في الاضطلاع بواجباتهم.

ونغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لتوجيه الانتباه إلى أهمية تحديد الحقائق الأساسية وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات إلى العدالة. من أجل إلقاء الضوء بصورة كاملة على هذا الحدث المأساوي، يجب أن يتمكن فريق التحقيق من الوصول الآمن إلى موقع الحادث مرة أخرى ويستكمل عمله. ونأمل كذلك أن يؤدي الحادث المروع إلى بذل جهود جماعية بغية تعزيز النظام الحالي لسلامة الطيران المدني وأمنه.

ومع الانتخابات الهامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، نود أن نكرر أن عملية سياسية شاملة هي الركيزة الأساسية لمستقبل مستقر وديمقراطي لكافة أطياف الشعب الأوكراني. وفي ذلك الصدد، نرحب بالخطوات التدريجية التي بذلتها الحكومة الأوكرانية في تنفيذ أحكام بروتوكول مينسك. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون الذي يمنح مركزا خاصا للمنطقة الشرقية خطوة هامة نحو عملية سياسية

أكثر شمولا، التي نأمل أن توفر أساسا سليما لوقف تصعيد التوترات.

وفي الختام، تشجعنا الجهود الدبلوماسية الجارية نحو تحقيق الاستقرار في أوكرانيا، لا سيما تلك التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون الآخرون. ونشجع جميع الأطراف على مواصلة تلك الجهود للتوصل إلى حل سياسي سلمي.

السيد أويارثبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر وكيل الأمين العام السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في أوكرانيا والتقرير الأولي الصادر عن المجلس الهولندي لشؤون السلامة فيما يتعلق بالحادث المأساوي للرحلة MH-17 التابعة للخطوط الجوية الماليزية. كما نعرب عن شكرنا وتقديرنا لريادة هولندا من خلال وزير الخارجية فرانس تيمرمانس، الذي نرحب به في مجلس الأمن.

أيدت الأرجنتين القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) المتخذ في ٢١ تموز/يوليه وكانت من بين مقدميه. ونوه مجلس الأمن في القرار بالجهود المبذولة لإجراء تحقيق دولي في الحادث، مبرزاً الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في الحادث.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإحاطة الإعلامية المتعلقة بالتقرير الأولي بشأن التحقيق في الحادث، المنسَّق من قِبَل المجلس الهولندي لشؤون السلامة، والذي شارك فيه خبراء من منظمة الطيران المدني الدولي، الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والدول الأعضاء المعنية. وإننا نحيط علماً بالاستنتاجات الأولية وننتظر باهتمام عرض التقرير النهائي. ونأمل لتلك الاستنتاجات أن تمكِّننا من تحديد ما أدَّى إلى إسقاط الطائرة بوضوح وموضوعية. ومن المهم أيضا توضيح إمكانية وجود مسؤولية جنائية عن ذلك، وإذا كانت تلك هي الحال، فإنه يتعيَّن مساءلة المسؤولين عن أعمالهم إلى المدى الكامل للقانون. وضماناً لمواصلة تقدم التحقيق، لا بُدّ من تأمين وصول مأمون وكامل وبدون عوائق إلى موقع تحطُّم الطائرة.

لقد جرى إسقاط الطائرة التي كانت تقوم بالرحلة ”MH-17“ على خلفية القتال بين أوكرانيا والجماعات المسلحة، ويُعتقَد أنه لو اختلفت الظروف لكانت الحكاية مختلفة. وتشعر الأرجنتين بالقلق الشديد حيال تدهور الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في شرق أوكرانيا وجنوبها، وإزاء آثار العنف المتجدد على السكان المدنيين. وإننا نؤكد أهمية إيجاد حل سلمي للحالة الصعبة التي تتعامل معها أوكرانيا عبْر الحوار والتفاوض. لهذا السبب ننظر بإيجابية إلى مذكّرة التفاهم بين أوكرانيا، روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولكن يجب أن نعترف بأنّ القلق يساورنا حيال هشاشة وقف إطلاق النار الذي جرى تحقيقه حتى الآن. وفي ضوء صعوبة التوصل إلى اتفاق، نؤكد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل سلمي للحالة الصعبة في أوكرانيا عبْر أية إجراءات أحادية الجانب، ولذا نطالب جميع الأطراف بتنفيذ التدابير المتَّفق عليها في المذكرة. وقد تكون التسوية الممكنة الوحيدة تلك التي يتم التوصل إليها عبر الحوار والتفاوض، مع الاحترام اللازم لاستقلالية أوكرانيا في إدارة شؤونها الداخلية وتفادي أيّة لغة صِدامية أو تدخُّل في الشؤون الداخلية للدولة، سواء كان ذلك سياسيا، عسكريا أو اقتصاديا. ويتعين على الأطراف احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بدون استثناءات، وضمان المساءلة اللازمة عن أية انتهاكات لها أو إساءة إليها.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور وزراء خارجية هولندا، أستراليا، لكسمبرغ وماليزيا في هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الفريق الدولي على عمله وخبرته المتعلقَّين بالتحقيق الهولندي.

إننا نحيط علماً بحقيقة أنَّ المعلومات في التقرير أولية، وأنها قد تخضع مع النتائج للتغيير إذا ظهر دليل إضافي. ونحن أولاً نرحب بالعمل الجاري بحثاً عن جثامين الضحايا وتحديد هوياتها، ونأمل باختتامه لكي يمكن تسليمها لعائلاتها تمهيداً لمراسم دفن كريمة. لكننا نلاحظ أيضا أنَّ التقرير يشير إلى أنّ الضرر الذي أصاب الطائرة يدل على أنها خُرِقت من الخارج بعدد كبير من الأجسام ذات السرعة الفائقة. وفي هذا الصدد، نحثّ على مواصلة التحقيق لكي يمكن تحديد المسؤولين والتعويض للضحايا. فقد آن الأوان لتطبيق العدالة. ومنذ جلستنا الأخيرة بشأن هذه المسألة (S/PV.7253)، في آب/أغسطس، نلاحظ أن الأطراف قد بذلت جهوداً لضمان الأمن في موقع تحطم الطائرة وسلامة المنطقة، بحيث يمكن مواصلة التحقيقات عملا بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

إنَّ التقدم المحرَز في هذه المجال يتباين مع الحالة السياسية والأمنية في أوكرانيا، ولا سيما في منطقتَي دونيتسك ولوهانسك في الشرق. وعلى الرغم من خطة سلام الرئيس بوروشينكو المؤرخة في ١٦ أيلول/سبتمبر، والتي شملت وقفاً لإطلاق النار، فقد أُبلِغنا عن استمرار خرقه ميدانيا من قِبَل مئات المدنيين والعسكريين يومياً. وإننا نرحب بروح التسوية التي أظهرتها الحكومة الأوكرانية في تصويت البرلمان الأوكراني في ١٦ أيلول/سبتمبر على قانون خاص يمنح منطقة دونيتسك ولوهانسك المزيد من الحكم الذاتي والاستقلال، فضلا عن العفو المشروط عن المقاتلين في الجزء الشرقي من البلد.

ختاما، نحثّ أطراف النزاع على التصرف بضبط النفس بغية السعي إلى حل سياسي للأزمة، ينبغي التوصل إليه عبْر حوار شامل مباشر يحترم السلامة الإقليمية والسيادة لأوكرانيا موحَّدة، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): في آب/أغسطس، أتيحت للكثيرين منا في المجلس فرصة لزيارة النصُب التذكاري في مطار شكيبول الدولي، المكرَّس لضحايا الرحلة الجوية الماليزية ”MH-17“. ولا يمكن لأحد أن ينسى المشاعر الجياشة القوية من الحب والخسارة والشوق إلى الذين فقدوا أرواحهم في حرب الآخرين، كما قال وكيل الأمين العام فيلتمان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مجدداً عن تعازي بلدي القلبية للعائلات في هولندا، ماليزيا، أستراليا، إندونيسيا، المملكة المتحدة، ألمانيا، بلجيكا، الفلبين، نيوزيلندا وكندا، التي فقدت أحباءها في إسقاط الرحلة ”MH-17“. وكما قال رئيس وزراء هولندا،

> ”إننا مدينون لأقرباء الضحايا بأن نفعل كل ما في وسعنا ... لتوضيح ظروف هذه المأساة، وتقديم المسؤولين إلى العدالة.“

والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اتخذه المجلس ردّاً على المأساة، يطلب تحقيقاً دوليا كاملا وشاملا ومستقلا. كما يطلب مساءلة أولئك المسؤولين عن الحادث. وعلينا أن نضمن أن يُنفَّذ القرار تنفيذا كاملا. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي هذه الجريمة المروعة.

إنَّ ليتوانيا ترحب بالنتائج الأولية للتحقيق المستقل بقيادة المجلس الهولندي لشؤون السلامة بمشاركة عدد من البلدان والوكالات. وقد استشيرت منظمة الطيران المدني الدولي لضمان تقيُّد التحقيق بالمعايير والممارسات الدولية تقيُّداً صارما. وكما نعلم، إنّ القصد من التحقيق هو إثبات الوقائع، بهدف ضمان منع مثل هذه الحوادث في المستقبل. ولم يُقصَد به إلقاء اللوم أو المسؤولية على أيّ طرف، وهو لا يزال جارياً. ونحن نتفق اتفاقاً كاملاً على أنَّ أية محاولة للتدخل في التحقيق، أو التأثير فيه أو ممارسة الضغط عليه غير ملائمة وغير مقبولة كلياً. ويتعين على الخبراء الدوليين أن يتمكنوا من تنفيذ عملهم بعيداً عن الضغوط السياسية أو محاولات التأثير في نتائج التحقيق.

ونرى أنه من غير المفهوم أن تكون هناك شكاوى من فقدان الشفافية أو من الانتقائية والانحياز في التحقيق. وعلى الحكومات المنتخَبة ديمقراطياً للبلدان المتضررة مسؤولية خاصة تجاه مواطنيها وعائلات الضحايا في إيجاد الحقيقة. ولدينا ثقة كاملة في تقييمها للتحقيق وتصميمها على المضي قدما حتى تحقيق العدالة. ولم يكن من الممكن لوزير خارجية هولندا وممثل أستراليا أن يكونا أكثر وضوحا بشأن هذه المسألة.

وإننا نؤكد قلقنا حيال تعذُّر الوصول إلى موقع تحطم الطائرة، الذي يسيطر عليه متمرِّدون موالون لروسيا. فالوقت ينفد. وهذه الجماعات المسلحة غير الشرعية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الإتمام الناجح لهذا التحقيق، وعن توفير الوصول الفوري الكامل بدون عوائق إلى الأدلة والبقايا التي لا تزال في الميدان.

وفيما تحاول روسيا التشكيك في سلامة التحقيق، يتواصل الاجتياح الزاحف لأوكرانيا. فقد سُجِّل نحو ٤٠٠ حادث من انتهاك المتمردين لنظام وقف إطلاق النار منذ بدء نفاذه. وكيف يمكن للمحققين العودة إلى الموقع؟ وتتكاثر التقارير عن الفوضى، وعمليات الإعدام خارج القضاء، والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لسيطرة المتمردين. وقوافل الإغاثة الروسية تجول وتصول كما تشاء عبْر حدود بلد ذي سيادة.

أصبحنا معتادين تماما على هذه الانتهاكات لحدود أوكرانيا، وسيادتها وسلامتها الإقليمية، التي ترد بالكاد في الأخبار. ويحارب الجنود الروس أوكرانيا على أرض أوكرانيا، بينما يتعرض أولئك الذين يحققون في وفاتهم للهجوم والترهيب. وتنكر أمهاتهم الحقيقة بشأن ملابسات وفاتهم.

ويستمر تدهور حالة التتار في القرم، التي تعتبر المكان الوحيد الذي يمكن أن يسموه وطنهم الأم. ويتعرضون للاضطهاد على نحو متزايد، والإغارة على منازلهم، ومصادرة وثائقهم، ومنع قادتهم من العودة إلى ديارهم، والتحفظ على مجالسهم، وإغلاق مكاتبهم، ومصادرة ممتلكاتهم. وبينما تعرض حكومة أوكرانيا العفو عن المتمردين وحكما ذاتيا موسعا لمناطقها الشرقية، أصر زعماء الجماعات المسلحة غير القانونية الذين نصبوا أنفسهم كذلك، على القتال حتى النهاية.

هذه ليست سوى بعض الحقائق المزعجة التي ينبغي استخلاصها من خلال مخاوف الاتحاد الروسي بشأن التحقيقات.

إن الحرب غير المعلنة ضد دولة أوكرانيا ذات السيادة، هي سبب مأساة الرحلة MH-17. وتقع المسؤولية في نهاية المطاف عن الوفاة المأساوية لحوالي ٣٠٠ راكب، فضلا عن الدمار الهائل والموت وتشريد السكان في شرق أوكرانيا، على عاتق أولئك الذين، بدافع الطموح الخطير لإعادة رسم حدود أوروبا الحديثة، يواصلون تغذية تلك الحرب، رغم وقف إطلاق النار، ومختلف الاتفاقات المبرمة.

إن لشعب أوكرانيا، الذي تعد وحدته وسيادته وسلامته الإقليمية أمورا غير قابلة للتفاوض، الحق في تحديد مستقبله، بدون أي تدخل أجنبي. لقد عبر شعب أوكرانيا عن اختياره، وليس من شأن استمرار العدوان الروسي إلا أن يعزز ذلك الخيار.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

إن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 في شرق أوكرانيا في ١٧ تموز/يوليه، مأساة تسببت في ٢٩٨ حالة وفاة. وقد أحاطت الصين علما بتقرير التحقيقات الأولي، الصادر عن المجلس الهولندي لشؤون السلامة في ٩ أيلول/سبتمبر. وتأمل الصين في أن يجري، من خلال تحقيق دولي مستقل وموضوعي وشفاف، كشف الحقيقة،

وتحقيق العدالة للضحايا وذويهم في وقت مبكر. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى التعاون والتنسيق مع لجنة التحقيق، وفقا لقرار المجلس ذي الصلة، وتقديم أدلة موضوعية وأصلية وقابلة للتحقق، من أجل ضمان أن تكون نتائج التحقيقات ذات مصداقية وقادرة على الصمود أمام أي تمحيص. وينبغي للوكالات الدولية المتخصصة، مثل منظمة الطيران المدني الدولي، الاضطلاع بدور محوري في التحقيقات.

من الناحية الموضوعية، يفضي التحسن المستمر في الحالة في أوكرانيا إلى حسن سير التحقيق الدولي في الحادث. إن الصين ترحب بالتوقيع مؤخرا بين حكومة أوكرانيا والميليشيات الموجودة في الشرق على وقف إطلاق النار في مينسك، الذي يتفق مع المصالح الأساسية الطويلة الأجل للشعب الأوكراني.

وقد أحاطت الصين علما أيضا بمشروع القانون الذي اعتمده مؤخرا البرلمان الأوكراني، والذي يمنح مركزا خاصا للجزء الشرقي من أوكرانيا. وتأمل الصين مواصلة الأطراف المعنية خلال المرحلة المقبلة، بذل جهود بناءة لضمان التنفيذ الفعال لاتفاق مينسك الخاص بوقف إطلاق النار. وفي هذه الأثناء، ينبغي الشروع في حوار شامل في أقرب وقت ممكن، من أجل إيجاد تسوية سياسية متوازنة ودائمة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة لمختلف المجموعات العرقية والمناطق في أوكرانيا.

السيد ندوهونغيرهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الطارئة. وأود أيضا أن أشكر السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الأولي للمجلس الهولندي لشؤون السلامة، المتعلق بالتحقيق في تحطم طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17.

إننا نرحب بالبيان الذي أدلى به معالي السيد فرانس تيمرمانز، وزير خارجية مملكة هولندا، ونشيد بقيادة بلده المهمة للتحقيقات. ونشيد أيضا بحضور معالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، ومعالي السيد جان أسيلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ.

لقد أحطنا علما بالنتائج الأولية للتحقيق. ونعتبرها خطوة هامة في اتجاه تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ووفقا للتقرير، يبدو أن الضرر الذي لحق بالجزء الأمامي من الطائرة يشير إلى اختراق أجسام كبيرة ذات طاقة عالية، لها من الخارج. وما من شك الآن في أنها قد أسقطت فعلا.

إننا نأسف لحقيقة أنه بعد مرور شهرين على الحادث، لم يجر انتشال رفات جميع الضحايا. ومع ذلك، فإننا نثني على المحققين الميدانيين على تحديدهم هوية معظم الضحايا. ونأمل أن تواصل جميع البلدان المعنية التعاون مع عمليات التحقيق، لضمان انتشال رفات جميع الضحايا، وتحديد هويتهم وإعادتهم إلى أوطانهم لدفنهم بصورة لائقة.

ورغم أن الغرض من هذا التقرير، ليس إلقاء اللوم أو المسؤولية على أي طرف من الأطراف، من المهم القيام بالتحقيقات الجنائية على وجه السرعة لتحديد الجناة. ونحن نتطلع إلى النتائج النهائية للتحقيق، من المهم أن نذكر أنفسنا بأن ما تنتظره أسر الضحايا الـ ٢٩٨ من المحققين ومن المجتمع الدولي ككل، هو تحديد الجناة ومساءلتهم، وذلك تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بفتح الادعاء العام الهولندي تحقيقا جنائيا، بالتعاون الوثيق مع سلطات التحقيق والنيابة في البلدان المكلومة.

وأود أن أرحب بالتوقيع، في ٥ أيلول/سبتمبر، على اتفاق بروتوكول مينسك، تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا. لكننا نأسف، لاستمرار ورود تقارير تفيد عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار من جانب الأطراف المتحاربة. وعدا الأمن، لا تزال آثار حقوق الإنسان والآثار الإنسانية والعمليات القتالية، تعيق

عمل فريق التحقيقات، ولا شيء يمكن أن يضمن العثور على جميع الأدلة اللازمة بعد مرور أكثر من شهرين على الحادث.

وفي السياق نفسه، فإننا نأسف لحقيقة أنه، بسبب استئناف القتال، تعرضت حياة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للخطر، بعد أن حوصروا في تبادل لإطلاق النار وتهديد الانفصاليين المسلحين لهم. لذلك، نكرر دعوتنا الأطراف المعنية إلى وقف الأعمال العدائية، وفقا للاتفاق، ووفقا للفقرة ٧ من القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) الذي يطالب من خلاله المجلس بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية، بما في ذلك أنشطة الجماعات المسلحة، في المناطق المحيطة بموقع الحادث لضمان أمن وسلامة التحقيقات الدولية.

في الختام، تحث رواندا مرة أخرى الانفصاليين المسلحين على إلقاء أسلحتهم، واحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، والانخراط بشكل بناء مع الحكومة الأوكرانية، التي أظهرت من خلال العفو المقترح ومشروع قانون الحكم الذاتي للمناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون، حسن النية لإيجاد تسوية سياسية لهذه الأزمة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية كممثلة للولايات المتحدة.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. كما أشكر الوزراء تيمرمانس وبيشوب وأسيلبورن، على حضورهم، وإشارتهم إلى أهمية هذه المسألة بحضورهم.

أولا، بالنيابة عن الولايات المتحدة، دعونا نعرب مرة أخرى عن تعازينا لذوي ضحايا رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. إننا لن نشعر بكل ما يختلج صدورهم من أحزان، لكننا في حداد على أرواح من فقدوهم.

إننا نجتمع اليوم بشأن آخر مستجدات التحقيق في جريمة تسببت فجأة في إزهاق الكثير من الأرواح. والغرض من التحقيق هو كشف حقيقة سبب إسقاط تلك الطائرة.

وحتى يتسم أي تحقيق بالمصداقية، فإننا نتفق أنه يجب أن يكون شاملا وحياديا ومهنيا. لقد توجهت أوكرانيا والمجتمع الدولي بأسره إلى المجلس الهولندي لشؤون السلامة، لأننا اعتقدنا أنه يملك كل القدرة على تلبية تلك المعايير. وتعكس النتائج الأولية للمجلس، استقلاليته وخبرته. وتشمل تلك النتائج، المقدمة إلى مجلس الأمن في ٩ أيلول/سبتمبر، ما يلي.

أولاً، أن الطائرة قد أسقطت بواسطة ”عدد كبير من الأجسام ذات الطاقة العالية التي اخترقت جسم الطائرة من الخارج.“ ثانياً، لم يتبين وجود أي إنذارات بشأن أعطال المحرك، أو نظام الطائرة أو توجيه رسائل استغاثة. ثالثاً، أن الأضرار التي لحقت بالطائرة ”لا تتفق مع أي وضع معروف لأعطال الطائرات أو محركاتها أو أنظمتها.“ رابعاً، أن الطائرات الوحيدة التي حدد التقرير وجودها في محيط الرحلة MH-17 للخطوط الجوية الماليزية كانت طائرات تجارية.

وبناء على تلك النتائج الأولية، يمكن استبعاد أن تكون الرحلة MH-17 قد أسقطت بواسطة قنبلة كانت على متن الطائرة. لم يكن الأمر كذلك. وادعاءات روسيا بأن الطائرة أسقطت بواسطة مقاتلة أوكرانية لا تدعمها أي أدلة في التقرير أيضاً. علاوة على ذلك، فإن التصوير الفوتوغرافي الأرضي يتسق مع الضرر المتوقع من قذيفة سطح/جو، ولكن لا يتوافق مع الضرر الذي قد تحدثه قذيفة جو/جو قصيرة المدى تطلق من رأس حربي أصغر حجماً.

تلك الحقائق مهمة لأنها تتناقض مع الرواية الخيالية التي تروج لها روسيا. غير أن الاستنتاجات التي توصل إليها المجلس الهولندي لشؤون السلامة تتسق والأدلة التي جمعتها مجموعة من البلدان، منها الولايات المتحدة، ما يشير إلى كون الرحلة

MH-17 قد أسقطت بقذيفة سطح/جو أطلقت من الأراضي التي يسيطر عليها انفصاليون تدعمهم روسيا.

روسيا دعت إلى عقد جلسة اليوم بذريعة إحاطتها علماً بمجريات التحقيق. ودعا ممثل الاتحاد الروسي اليوم إلى ما أسماه ”تحقيق موضوعي وشفاف.“ إلا أن روسيا في مداخلتها اليوم بينت أن نيتها الحقيقية ليست معرفة مجريات التحقيق، بل تشويه صورته. روسيا تسعى للقيام بدور محقق الطب الشرعي المختص بالطيران، لكن لا يمكنها أن تفعل ذلك بطريقة محايدة وموضوعية. فقد منع الانفصاليون الذين يحظون بدعم روسي الوصول إلى موقع الحادث لعدة أيام بعد أن أسقطت الطائرة MH-17. ثم فرض الانفصاليون الذين يحظون بدعم روسي قيوداً على الوصول بعد أن سمحوا في البداية بدخول مسؤولين من الخارج. وهذا أمر لا يتسق مع التحقيق الموضوعي والشفاف.

ممثل الاتحاد الروسي أعرب اليوم عن الشكوى بشأن دقة توقيت التسجيلات الصوتية التي يجري تجهيزها. إلا أن محادثات هاتفية اعترضتها الحكومة الأوكرانية تشير إلى أن قائد وحدة انفصالية موالية لروسيا قال لموظفي خدمة الطوارئ المحلية الرسمية إن موسكو تريد العثور على الصندوقين الأسودين، وأنه أمَّن دعم أولئك المسؤولين المحليين للمساعدة في انتشال الصندوقين. وهذا لا يتسق والرغبة في ضمان حرمة التسجيلات، التي يعرب الممثل الروسي اليوم عن الرغبة في حمايتها.

يقول الممثل الروسي إن التقرير لا يتضمن ”معلومات مقنعة.“ وحتى يقتنع المرء بالحقائق، عليه أن يقر بوجودها. ولكي يقتنع المرء بالصدق يجب أن يسمح بظهوره. ويمكن إقناع المرء إذا واجه الحقائق كما نشأت وثبتت صحتها، لا كما قد يود أن تكون. حان الوقت للكشف عن الحقائق، مهما تكن غير مريحة، الوقت قد حان لوقف كل المحاولات الرامية إلى تقويض مصداقية تحقيق شامل وحيادي ومستقل لا يملك المجتمع الدولي سبباً للتشكك فيه.

إن روسيا ليس لديها سجل حافل يسمح لها بالقيام بدور المحقق صاحب المصداقية هنا. لقد ضللت روسيا مراراً هذا المجلس وشعبها نفسه والعالم بشأن دعمها للجماعات المسلحة غير المشروعة وتوغلاتها العسكرية داخل أوكرانيا. تكفي قراءة محاضر جلسات مجلس الأمن الـ ٢٤ السابقة بشأن تصرفات روسيا في أوكرانيا. فلنقرأ نفي روسيا المتكرر أنها كانت تقوم بتسليح الانفصاليين في شبه جزيرة القرم وتدريبهم، ثم نفيها المتكرر أنها أرسلت قوات إلى القرم. فلنقرأ نفي روسيا المتكرر أنها تقوم بتسليح الانفصاليين في شرق أوكرانيا وتدريبهم، ثم نفيها المتكرر في وقت لاحق أن تكون قد أرسلت قوات إلى شرق أوكرانيا.

لقد فوضت أوكرانيا السلطة للمجلس الهولندي لشؤون السلامة، وفقاً لمعايير هيئة الطيران المدني الدولي، للتحقيق في ذلك الحادث. فإذا كانت لدى روسيا أدلة تعتقد أنها يمكن أن تساعد على تحديد من أسقط الطائرة MH-17، فإن مسؤوليتها تملي عليها تبادل تلك المعلومات مع المحققين المستقلين. لقد فُقدت أرواح كثيرة جداً، وطال أمد ذلك الصراع للغاية. وحان الوقت لكي تضع روسيا حداً لتدخلها. وهذا هو سبب تأييدنا التام لوقف إطلاق النار والاتفاقات الموقعة في مينسك، والتي تهدف إلى نزع فتيل النزاع الذي سقط ضحيته ٣ ٠٠٠ شخص تقريباً. نحن نؤيد التوصل إلى حل سياسي تفاوضي لهذه الأزمة تأييداً كاملاً، وهو ما أكدنا عليه منذ أثارت أعمال التحريض الروسية النزاع.

إننا نرحب بالتقارير التي أفادت أن روسيا بصدد خفض مستويات قواتها في شرق أوكرانيا، حتى وإن ظلت روسيا تنكر أن قواتها كانت هناك بداية. ونرحب أيضا بالبيانات الأخيرة التي تعرب فيها روسيا عن تأييدها لوقف إطلاق

النار. ومع ذلك، لا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن الأزمة في شرق أوكرانيا هي من صنع موسكو، شأنها شأن احتلال وضم شبه جزيرة القرم قبل ذلك تماماً، لا ينبغي لأي بلد أن يدعم استقطاع أجزاء من أوكرانيا ذات السيادة وتسليمها للمعتدين. سلامة أراضي أوكرانيا غير قابلة للتفاوض.

لقد أبدت أوكرانيا حسن نية ملحوظ في الوفاء بالتزاماتها. وبالرغم من العدوان ضد الدولة من قبل الانفصاليين والقوات الروسية، فقد أقر البرلمان الأوكراني هذا الأسبوع قانوناً يمنح بعض المناطق في شرق أوكرانيا وضعاً خاصاً، ويشمل ذلك درجة أكبر من الحكم الذاتي والسيطرة الاقتصادية وحقوق الناطقين باللغة الروسية. والآن، جاء دور روسيا. يجب أن تسحب روسيا فوراً كل قواتها ومعداتها من أوكرانيا، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، وأن توقف كل أشكال الدعم والتدريب للجماعات الانفصالية. يجب أن تطلق روسيا والانفصاليين الذين تدعمهم سراح جميع الرهائن والسجناء. وعلى روسيا، أخيراً، أن تغلق حدودها أمام تدفق الجنود والانفصاليين والدبابات والمدفعية وآلات الحرب الأخرى. عليها أن تمنح أوكرانيا السيطرة على حدودها. وعلى روسيا والمجموعات التي تدعمها أن تهيئ بيئة تسمح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالاضطلاع بولايتها للرصد والتحقق.

ثمة حتمية واحدة بالغة الأهمية يجب ألا تغيب عن بالنا، وهي تعيدنا إلى سبب اجتماعنا اليوم – إنها الحقيقة. لقد قتل ٢٩٨ من الأبرياء في ١٧ تموز/يوليه. وحدد المجتمع الدولي هيئة تحقيق مستقلة لكشف حقيقة ما حدث للرحلة MH-17. وإننا ننضم اليوم إلى مجموعة الدول الأعضاء في تأكيد دعمنا الكامل للتحقيق الذي يجريه المجلس الهولندي لشؤون السلامة، ونرفض محاولات روسيا للاستخفاف به أو عرقلة تقدمه.

الخطوة التالية هي السعي لتحقيق العدالة، ولدى تحديد المسؤولين عن هذا الرعب في نهاية المطاف سوف ينالون عقابهم.

أستأنف الآن مهامي كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة للسيد داتو سري حنيفة أمان، وزير الخارجية في ماليزيا.

السيد أمان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة المجلس. أود أيضاً أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية بشأن ما استجد من تطورات في أوكرانيا.

وأعرب عن التقدير أيضاً لزملائي، معالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، ومعالي السيد جان إسيلبورن، وزير خارجية لكسمبرغ، ومعالي السيد فرانس تيمرمانس، وزير خارجية هولندا. وأود أن أشكر السيدة جولي بيشوب على جهودها الدؤوبة سعياً إلى تحقيق العدالة للضحايا وإغلاق الملف لراحة أسرهم. أود كذلك أن أشكر السيد فرانس تيمرمانس على إحاطته الشاملة وريادة هولندا في هذا التحقيق الدولي.

خلال الأشهر القليلة الماضية، عملنا نحن وحكوماتنا عن كثب بالغ في مجالات مختلفة، بما في ذلك بشأن استعادة رفات الضحايا وإعادتها إلى الوطن، فضلا عن التحقيق الجاري بشأن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية أثناء الرحلة MH-17. وآمل أن يستمر هذا التعاون خلال الأيام القادمة من أجل إغلاق ملف ذلك الحادث المأساوي في نهاية المطاف.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن عميق وخالص تعازي ومواساتي لأسر وأحباء من لقوا حتفهم على متن الطائرة المنكوبة.

إن إسقاط الطائرة MH-17 يبرز بشكل صارخ العواقب المأساوية عندما يتدهور وضع ما إلى نزاع مسلح عنيف. وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية في ٥ أيلول/سبتمبر، بما فيها تلك الموجودة في شرق أوكرانيا، حيث أسقطت الطائرة MH-17 وحيث لا يزال يرقد حطام الطائرة، بعد أكثر من شهرين من الحادث.

وكما أشار السيد فيلتمان، وكيل الأمين العام، في إحاطته الإعلامية في وقت سابق، لا يزال الوضع على الأرض هشاً. وفي هذا الصدد، تحث ماليزيا كل الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس للحيلولة دون مزيد من التصعيد للنزاع. كما تكرر ماليزيا دعوتها جميع الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار وبذل كل جهد ممكن للعمل من أجل السلام المستدام. وماليزيا تعتبر أن استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة في شرق أوكرانيا، أمر بالغ الأهمية للتمكين من إجراء تحقيق دولي كامل وشامل ومستقل في الحادث، حسبما طالب المجلس في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

كانت ماليزيا واضحة جداً فيما يتعلق بأولوياتها في أعقاب إسقاط الطائرة MH-17 مباشرة. وتمثلت تلك الأولويات، أساساً، في الحصول على الضمانات، أولاً، لاستعادة رفات الضحايا؛ ثانياً، استعادة بيانات الرحلة ومسجلات الصوت في كابينة القيادة؛ ثالثاً، ضمان الوصول الآمن للمحققين الدوليين إلى موقع سقوط الطائرة.

وفي السعي إلى تحقيق تلك الأهداف، تتصل ماليزيا مع جميع الأطراف المعنية. بالنسبة لماليزيا، كان العنصر الإنساني والبشري هو الهم الأول والأخير.

وبالتالي، جرى التوصل إلى تفاهم بشأن الأولويات الثلاث التي ذكرتها من فوري. حتى الآن، جرى تنفيذ أول ضمانين. للأسف، لم يتسن بعد تحقيق إمكانية الوصول المنسق دون عوائق إلى موقع الحادث من جانب فريق محققي السلامة الجوية الدولي، بسبب القتال المستمر في موقع التحطم وحوله.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة للتعرف على رفات الضحايا، وكما قال وزير خارجية هولندا في وقت سابق، جرى حتى الآن التعرف على ٢٢٥ ضحية من إجمالي ٢٩٨. ومن بين ٤٣ ضحية ماليزية، جرى التعرف على ٤٠ ضحية، وأعيد رفات ٣٥ إلى ماليزيا.

وفي ذلك الصدد، أود أن أعرب عن خالص تقدير شعب وحكومة ماليزيا للسلطات الهولندية على جعل ذلك أمرا ممكنا. وبينما نتكلم، يضطلع خبراء الطب الشرعي بلا كلل بالعمل المضني المتمثل في التعرف على هوية بقية الضحايا، بهدف إعادتهم إلى ذويهم بأسرع ما يمكن.

وترحب ماليزيا بالتقرير الأولي لفريق التحقيق الدولي المستقل بقيادة المجلس الهولندي لشؤون السلامة الذي صدر في الأسبوع الماضي. يؤكد التقرير، من بين أمور أخرى، أن الطائرة كانت تحلق في مجال جوي غير مقيد، وكانت تتبع المسار وتحلق على الارتفاع الذي حددته سلطات مراقبة الحركة الجوية. ويؤكد التقرير أيضا أن الطائرة كانت صالحة للطيران وقت إقلاعها. لم تكن هناك أي مؤشرات على وجود أية مشاكل تقنية أو تصرفات من جانب الطاقم يمكن أن تسهم في الحادث. ويخلص التقرير كذلك إلى أن الطائرة أصابها عدد كبير من الأجسام العالية الطاقة التي اخترقتها من الخارج، مما تسبب في تحطم الطائرة في الهواء.

وعلى الرغم من نتائج التقرير، لا تزال هناك أسئلة بالغة الأهمية دون إجابة، بما في ذلك ما يلي. من المسؤول عن إسقاط الطائرة؟ ما الذي حدث بالضبط عندما انقطعت الاتصالات فجأة بين الرحلة MH-17 ومراقبي الحركة الجوية في الساعة ١٣/٢٠ يوم ١٧ تموز/يوليه؟

وفي ضوء هذه التساؤلات القائمة، قامت ماليزيا في الأسبوع الماضي بإيفاد وفد رفيع المستوى، برئاسة وزير الدفاع، إلى أوكرانيا وروسيا وهولندا لمواصلة استكشاف إمكانية إتاحة وصول آمن ودون عوائق إلى موقع الحادث لفريق التحقيق الدولي. وتود ماليزيا أن تبلغ المجلس أنها حصلت على التزام متجدد وتأكيدات من حكومتي أوكرانيا وروسيا بالمساعدة في تيسير المرور الآمن إلى منطقة الحطام. ونأمل أن تتم ترجمة هذه التأكيدات إلى إجراءات ملموسة في أسرع وقت ممكن.

إن عامل الوقت أساسي. إن قرب حلول فصل الشتاء يمكن أن يعوق بشدة جهود عمليات الانتشال والتحقيق. لن يهدأ لماليزيا بال حتى تتحقق العدالة. سيكون من غير المقبول تماما لأسر وأحباء الضحايا أن يعانوا الألم الذي لا يمكن تصوره نتيجة فقدان أحبائهم، ليعلموا أنه قد لا تتم مساءلة الجناة بسبب تقاعسنا عن العمل. يدين المجتمع الدولي لأسر الضحايا وأحبائهم بضمان تقديم المسؤولين عن هذه الجريمة الشنعاء على وجه السرعة إلى العدالة. نحن بحاجة إلى التعاون تعاونا كاملا من أجل مساءلة مرتكبي هذه الجريمة. وأؤكد بقوة من جديد على أهمية الشفافية والنزاهة والشمولية في إدارة التحقيق لضمان ظهور الحقيقة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد سيرغييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للاشتراك في مناقشة هذه المسألة الهامة بالنسبة لبلدي. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان، والسيد فرانس تيمرمانس، وزير خارجية هولندا، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

قبل يومين كان قد مر شهرين منذ أودت المأساة المروعة التي وقعت في سماء أوكرانيا بحياة حوالي ٣٠٠ شخص. ما من شيء يمكن أن يشفي آلام تلك الخسارة الفادحة. لا يمكن لأي عبارات تعازي أن تخفف على أسر وأصدقاء ضحايا المأساة. واجبنا هو العثور على مرتكبي هذه الجريمة ومحاسبتهم، حرصا على العدالة، وكفالة عدم حدوث هذه المآسي في المستقبل.

منذ اليوم الأول للمأساة، أظهرت أوكرانيا الانفتاح والالتزام والشفافية والتعاون الدولي الشامل للجميع من أجل تحديد السبب الحقيقي وراء الحادث. وعقب اتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي اشتركت أوكرانيا في تقديمه، وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من الضحايا من مواطني هولندا، نقلنا حق التحقيق في حادث تحطم الطائرة إلى المجلس الهولندي لشؤون السلامة. بذلك، أسهمنا في كفالة إجراء تحقيق عادل وموضوعي ومحايد. ويساعد المجلس الهولندي خبراء من أستراليا، إندونيسيا، ماليزيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، منظمة الطيران المدني الدولي، الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران والأطراف المعنية الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، توفر السلطات الأوكرانية ذات الصلة الدعم اللازم للبعثة الدولية من أجل الحفاظ على التحقيق الذي بدأه اتفاق بين أوكرانيا ومملكة هولندا لتيسير جمع رفات الضحايا، وإجراء تحقيق على النحو المطلوب في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وخلافا لما قال الممثل الروسي اليوم عن التأخر في تقديم المواد وعن المفاوضات بين مجلس شؤون السلامة ومراكز مراقبة الحركة الجوية في أوكرانيا، أود أن أذكر المجلس بأنه بعد الحادث بأسبوع، في ٢٣ تموز/يوليه، قدمت إلى فريق دولي من الخبراء سجلات إلكترونية ومطبوعة للمفاوضات بين طاقم الطائرة وموظفي مراكز المراقبة في لفيف وكييف ودنيبروبيتروفسك المشاركين في مراقبة الحركة الجوية للطائرة، فضلا عن أنواع مختلفة من مواد الرادار. ومن المرجح، أن

السفير تشوركين ذكر ذلك في نهاية آب/أغسطس. وفيما يتعلق بالطلب الإضافي الذي تقدمت به هولندا، قمنا بتقديم مواد إضافية تشمل تسجيلات المحادثات بين طاقم الطائرة ومراقبي الحركة الجوية الأوكرانيين.

وتظل أوكرانيا ملتزمة بالقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، الذي يدعو إلى الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار وضمان أمن وسلامة التحقيق الدولي في المناطق المحيطة مباشرة بموقع الحادث. غير أن الجماعات المسلحة غير القانونية التي تسيطر على موقع الحادث تعرض للخطر الجهود التي يبذلها المحققون. وقبل وصول المحققين الدوليين إلى موقع الحادث للمرة الأولى، كان المقاتلون الذين تسيطر عليهم روسيا قد بدأوا بالفعل العمل في الموقع، وكأنه يجري تطهيره من الأدلة. لم يكونوا مهتمين بالكشف عن الحقيقة، التي من الواضح أنها يمكن أن تكون ضارة بالنسبة لهم ولمن يدعمهم.

يثبت التقرير الأولي للمجلس الهولندي لشؤون السلامة أن عوامل خارجية تسببت في حادث الطائرة MH-17. يزيد ذلك من اقتناعنا بأن الرحلة MH-17 أسقطت جراء قذيفة سطح – جو. في الأيام الأولى بعد تحطم الطائرة، قدمنا أدلة قمنا بجمعها تفيد بأنها كانت قذيفة روسية أطلقها المرتزقة الروس.

لا يزال الاتحاد الروسي يرسل منظومات دفاع جوي قوية لدعم المقاتلين في شرق أوكرانيا. لم تسجل الاستخبارات الأوكرانية مرارا تلك الحقائق فحسب، بل وسجلتها وكالات الاستخبارات في بلدان أخرى. الحقيقة الأخيرة هي أن المقاتلين حصلوا من روسيا على قاذفة صواريخ مدرعة من طراز بانتسر وهي قادرة على ضرب أهداف تحلق على ارتفاع ١٥ كيلومترا. ولذلك، علينا أن نعيد التأكيد على أن مأساة الرحلة MH-17 ما كانت لتحدث لو لم يحصل المقاتلون على أسلحة روسية متطورة، مثل منظومات الدفاع الجوي القادرة على ضرب أهداف تحلق على علو شاهق.

للأسف، فإن مأساة الرحلة MH-17 لم تعلم روسيا درسا جيدا. لا تزال موسكو تنكر أنها تقوم بتسليح الإرهابيين بالأسلحة الثقيلة. إن جميع محاولات روسيا لإلقاء المسؤولية عن ذلك الهجوم المروع على طرف آخر لا تصمد أمام الانتقاد. تواصل القيادة الروسية تكرار ضرورة وقف نزيف الدم في الوقت الذي تواصل فيه الإسهام في تصاعد النزاع عن طريق دعم الإرهابيين وإرسال المرتزقة والقوات النظامية وتنتهك الحدود الأوكرانية الروسية وتمنع القوات الأوكرانية من دخول أراضيها.

لم تنفّذ روسيا أياً من أحكام بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر. ونحن نسجل بصورة يومية انتهاكات عديدة لوقف إطلاق النار من قبل القوات الروسية والمقاتلين الخاضعين لسيطرة موسكو. وإجمالاً، فقد خرقوا وقف إطلاق النار وقصفوا الجيش الأوكراني والمدنيين ٤٨٠ مرة منذ بدء الهدنة. ونتيجة لذلك، قُتل ٢٢ من العسكريين الأوكرانيين وجُرح ١٣٨. وتواصل روسيا حشدها العسكري على طول الحدود مع أوكرانيا وكذلك في شبه جزيرة القرم المحتلة بشكل مؤقّت. وقد بات القصف الروسي بالمدفعية وقذائف الهاون على الأراضي الأوكرانية والذي أكده، في جملة أمور، المراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تهديداً يومياً للعسكريين والمدنيين الأوكرانيين على أرض الواقع.

ولذلك، نحث كلاً من روسيا والمقاتلين الذين تسيطر عليهم روسيا على الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك تلك التي تعهدوا بها طبقاً لبروتوكول مينسك لضمان نجاح البعثة الدولية إلى موقع الحادث وضمان سلامة وأمن رحلات الطيران المدني الدولية. ونتوقع أن تتيح النتائج النهائية للتحقيق، والذي لا يشوب حياده شائبة، التأكد من السبب الحقيقي للكارثة

وتحديد مرتكبي هذا العمل الإرهابي الوحشي، وذلك من أجل تقديمهم إلى العدالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ريشينسكي (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بالتقرير الأولي الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر عن المجلس الهولندي لشؤون السلامة وتُثني على أعضاء فريق التحقيق الذين كان عملهم مثالياً على الرغم من الصعوبات التي واجهوها في سياق متابعة مهمتهم الهامّة. وقد أُعد هذا التقرير على الرغم من الجهود التي بذلها في البداية المتمردون المدعومون من روسيا والذين يسيطرون على المنطقة ليعوقوا عمل المحققين وعلى الرغم من القدرة المحدودة للوصول إلى موقع الحادث بسبب أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون.

(تكلم بالإنكليزية)

وكما نعرف الآن، لم يتوصّل التحقيق إلى دليل على وجود عطل في الطائرة أو مشاكل في ما يتعلق بطاقمها قبل المأساة. وتتسق النتائج التي توصل إليها مع ما شدّدنا عليه نحن وغيرنا منذ وقوع المأساة في ١٧ تموز/يوليه، ألا وهو أن الطائرة قد أُسقطت بقذيفة مضادة للطائرات عقب تزايد تدفق الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك قاذفات الصواريخ، من روسيا إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون في أوكرانيا.

وهذه المأساة ليست سوى واحد من الأمثلة العديدة على ثمن السلوك المتهور لروسيا في أوكرانيا، حيث مات أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص منذ نشوب أعمال العنف التي ترعاها روسيا في نيسان/أبريل. فأعمالها هناك تقوض أبسط القواعد الأساسية للسلوك الدولي. وهي تشكل تهديداً خطيراً ليس للأمن في شرق أوروبا فحسب، بل أيضاً للنظام الدولي القائم على القانون.

ويمكن للاتحاد الروسي وضع حد للمأساة الجارية في أوكرانيا. ونحن نؤيد اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في ٥ أيلول/سبتمبر، ونشيد بحكومة أوكرانيا لعملها بناء على التزاماتها لضمان سلام دائم. ويجب على روسيا والمتمردين أن يبدأوا التصرف بحسن نية وأن يفعلوا الشيء نفسه. فمهمة فريق التحقيق في حادث الرحلة الجوية MH-17 لم تكتمل بعد. ونحن نتطلع إلى تقريره النهائي، وكذلك إلى نتائج العمل الجاري في إطار منظمة الطيران المدني الدولي. إن ضرورة العثور على إجابات وإقامة العدل واحترام الضحايا وأصدقائهم وأفراد أسرهم المفجوعين من جميع البلدان المتضررة، بما في ذلك كندا، تنبغي أن توحد جميع الدول الأعضاء لدعم تلك الجهود.

في تموز/يوليه، انضممنا إلى آخرين في تقديم القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). واليوم، ندعو روسيا والمتمردين مرة أخرى إلى السماح بإمكانية الوصول إلى موقع الحادث. ونكرر أنه لا بد من تقديم المسؤولين عن تلك المأساة إلى العدالة. وبينما نواصل حدادنا على الضحايا، تقف كندا على أهبة الاستعداد للإسهام في التحقيق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وزير الخارجية السيد فرانس تيمرمانس ووكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين.

انقضى أكثر من شهرين على إسقاط الطائرة في رحلتها MH-17. وقد أودت المأساة بحياة ما مجموعه ٢٩٨ شخصاً، بما في ذلك أربعة مواطنين ألمان. وإننا نشاطر الذين فقدوا أحباءهم أحزانهم ونعرب عن أحر التعازي لأصدقائنا في هولندا وماليزيا وأستراليا وفي جميع البلدان الأخرى التي تسودها مشاعر الحزن لفقدان مواطنيها.

وعلى الرغم من أن شهرين قد مضيا، فإننا لن ننسى إسقاط الطائرة في رحلتها MH-17. وباتخاذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، تمثل رد فعل المجلس في إرسال رسالة واضحة مفادها أنه يجب علينا معرفة الحقائق. ونريد أن نعرف من هم المسؤولون ويجب أن نقدمهم إلى العدالة.

ونشيد بهولندا لاضطلاعها بالدور الرئيسي في التحقيق الدولي الدقيق والشامل في إسقاط الطائرة في رحلتها MH-17. ويؤكد التقرير الأولي بوضوح أن الطائرة لم تتحطم نتيجة عطل تقني أو خطأ بشري. غير أن عدداً كبيراً جداً من الأسئلة ما زال بلا إجابة. ومن المشين أن التحقيقات على أرض الواقع وإعادة رفات الضحايا إلى أوطانهم لا تزال تواجه عقبات من جانب الجماعات الانفصالية المسلحة. وهذا انتهاك واضح للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) وإهانة للضحايا وللمجلس. ويجب على جميع الأطراف ذات النفوذ على أرض الواقع أن تفعل كل ما في وسعها للسماح بعودة الخبراء سريعاً إلى موقع الحادث.

ونأمل أن أحكام بروتوكول مينسك المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر، ولا سيما وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الطرفين، ستؤدي أيضاً إلى تحسين الحالة في موقع الحادث. وهذا الاتفاق يوفر أفضل فرصة لإنهاء سفك الدماء والشروع في عملية سياسية والتوصل إلى حل سياسي للنزاع. وعناصره الحاسمة كالتالي:

أولاً، يجب تأمين الحدود الروسية – الأوكرانية. وندعو روسيا إلى أن تنهي بالكامل ودون شروط أنشطتها العسكرية الجارية على أراضي أوكرانيا أو الموجهة ضدها، وإلى وقف استمرار تدفق الأسلحة والمقاتلين عبر الحدود والقيام بدور بناء لتحقيق الاستقرار في أوكرانيا. وثانياً، ندعو إلى إعادة الإدماج الكامل لشرق أوكرانيا في هياكل دولة أوكرانيا، وفي نفس الوقت السماح بإقامة حكم ذاتي محلي بموجب القانون الأوكراني. وثالثاً، ندعو إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد إدانتنا للضم غير القانوني للقرم، الأمر الذي لن نعترف به.

وقد التزمت ألمانيا بدعم أوكرانيا في أوقات صعبة كهذه. وسنواصل العمل في تعاون وثيق مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي ومجموعة البلدان السبعة والأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضطلع بدور رئيسي في المساعدة على نزع فتيل الأزمة. ونحن على اقتناع تام بأن الأزمة لا يمكن حلها إلا سياسياً، وفقاً للقانون الدولي ومع الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها. ومن مسؤولية جميع الدول الأعضاء في المجلس التقيد بتلك المبادئ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية وأن أنوه بحضور وزراء خارجية أستراليا ولكسمبرغ وماليزيا وهولندا.

قبل شهرين تقريباً، وفي هذه القاعة تحديدا،كنا جميعاً نرثي ونؤبن الضحايا الأبرياء لرحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17 (انظر S/PV.7221). وقد شاطرنا الأسر والأصدقاء الذين فقدوا أحباء لهم أحزانهم، ودعمناهم في وقت الشدّة.

واليوم، ما زال الحزن باقياً والمفجوعون يتلهفون إلى إيجاد ما يعزيهم. والمجتمع الدولي مدين لهم بإقامة العدل ونحن بحاجة إلى طمأنة أسر الضحايا إلى أننا ما زلنا نقف معهم. ويجب على مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يواصل دعمه

والتزامه القوي بتنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، والعمل جنباً إلى جنب مع جميع الجهات الفاعلة المعنية.

وترحب إندونيسيا بالتقرير الأولي عن مأساة الرحلة الجوية MH-17 الذي اضطلع به المجلس الهولندي لشؤون السلامة بالتعاون مع غيره من أفرقة التحقيق. ونحن نؤيد هدف التحقيق المتمثل في النظر في سبب الحادث ومنع وقوع حوادث مماثلة. كما نحيط علماً بالنتائج التي تفيد بأن طائرة الرحلة MH-17، وقت وقوع الحادث، كانت تحلّق في المجال الجوي غير المقيد فوق المنطقة المحظورة والتي حددتها سلطة الطيران، وبأن الطائرة كانت في حالة صالحة للطيران لدى إقلاعها مع عدم وجود أي عطل فني.

وفي حين لم يحرز سوى القليل من التقدم فيما يتعلق بوصول الفريق الدولي للمحققين المعنيين بالسلامة الجوية إلى موقع الحطام على نحو منسق، فإننا نؤيد اعتزام المجلس الهولندي لشؤون السلامة إجراء المزيد من التحقيق في الموقع إذا ما توافرت الإمكانية للقيام بذلك. وتقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة في التحقيقات الجارية من خلال اللجنة الوطنية لسلامة النقل لدينا. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد أهمية إجراء تحقيق دقيق وشامل، مع التركيز بقوة على الشفافية والنزاهة.

إننا ندرك أن التقرير تقرير أولي، ومع ذلك، فإنه يستند إلى نتائج أولية بأن ”الطائرة قد اخترقها عدد كبير من الأجسام العالية الطاقة من الخارج“. ومن الواضح أن هناك حاجة للقيام بمزيد من العمل. ومن المهم التأكيد على أن التحقيق يجب أن يشمل الوصول غير المقيد إلى الموقع، وأن يضمن سلامة فريق التحقيق وأمنه.

لذلك، فإننا نطلب مواصلة إجراء تحقيق مفصل وشامل في حادث الطائرة التي كانت تقوم برحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17. وفي الوقت نفسه، نكرر طلبنا القوي بمحاسبة المسؤولين عن الحادث.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا إذ بدأنا جلسة اليوم، وإذ أن هناك عددا من التأكيدات التي تتعلق، بطريقة أو بأخرى، بمضمون بياننا وبالموقف الروسي، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

أولا، في بعض البيانات، كانت هناك تأكيدات بأن روسيا، في بيانها في جلسة اليوم، تريد بشكل ما أن تضع التحقيقات التي أجراها المجلس الهولندي لشؤون السلامة موضع التساؤل، وهذا غير صحيح على الإطلاق. ومع ذلك، لعل المجلس يوافق على أنه من الغريب نوعا ما أن المجلس نشر تقريرا أوليا لا توجد فيه ولو إشارة واحدة إلى القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وكما ذكر وزير الخارجية، فإن المجلس قد صاغ بدقة بالغة وبمهنية وعلى نحو صحيح الأهداف المحددة لعمله من أجل الحيلولة دون تكرار مثل هذا الحادث في المستقبل، وذلك أمر صحيح تماما. ولكن، لنكن أمناء. إننا لسنا خبراء، ولكن أعتقد أن الجميع هنا يعرف اليوم ما هو الضروري لكفالة ألا تحدث هذه المأساة مرة أخرى. فالرحلات الجوية ينبغي ألا تُرسل إلى مناطق النزاع، والطائرات المدنية ينبغي ألا تُستهدف. ولكن كما ذكر زميلنا الألماني عن حق، هناك العديد من الأسئلة المعلقة، وهذه الأسئلة، كما نعتقد، تتعلق بالمجال بين التحقيق الهولندي والقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وقد اقترحنا فعلا إلغاء المجلس أو إنشاء مجلس جديد. وأول ما فعلناه هو إرسال أسئلتنا إلى المجلس. ثم واصلنا العمل معه، بمشاركة الهيئات الدولية الأوسع نطاقا مثل منظمة الطيران المدني الدولي، التي ذكرت في القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، والاستفادة من جميع

الموارد التي توفرها الأمم المتحدة. والحاجة إلى التعاون مذكورة أيضا في القرار.

وهناك الآن عدد من المعلومات الغريبة التي ذُكرت ولا يسعني سوى التعليق عليها. فزميلنا الأوكراني، على سبيل المثال، قال إن المتمردين في موقع تحطم الطائرة حاولوا بطريقة ما إخفاء الأدلة، وقامت ممثلة الولايات المتحدة بشكل مثير للدهشة باقتباس ما زُعم أن أحد المتمردين قاله بأن موسكو أرادت الحصول على الصندوقين الأسودين. لو كانت موسكو تريد الحصول على الصندوقين الأسودين، فلماذا انتهى بهما الأمر في لندن؟ وإذا أراد زملائي التعبر بصورة أدبية بليغة، فإنني أطلب إليهم اتباع التسلسل الزمني. فبعد يومين أو ثلاثة أيام من تحطم الطائرة، تم نقل الصندوقين الأسودين في حالة سليمة تماما إلى الماليزيين الذين كانوا متواجدين في موقع تحطم الطائرة، ثم قدمهما الماليزيون بعد ذلك إلى لندن. والآن، كيف يمكن لموسكو الحصول على الصندوقين الأسودين من لندن، في حين يذكر التقرير أنهما كانا في الواقع في حالة سليمة؟ وينبغي في الواقع أن نشكر المتمردين للحفاظ على الصندوقين الأسودين في حالة سليمة ثم نقلهما بعد ذلك إلى الخبراء، الذين يعملون معهم الآن.

كما اتهمت الولايات المتحدة روسيا بمنع الوصول إلى موقع تحطم الطائرة لمدة ١٠ أيام. ذلك غير صحيح. وأعتقد أنه يمكن للوفد الأسترالي التشديد على أن الأمر ليس كذلك، لأنه بمجرد اعتماد القرار (٢٠١٤) ٢١٦٦، طرح تساؤل بشأن أمن المنطقة. وأُجريت مكالمات هاتفية بين الرئيس الروسي ورئيسَيْ وزراء هولندا وأستراليا. خلال تلك المكالمات الهاتفية، ناقشنا إمكانية اعتماد قرار آخر للمجلس من شأنه أن يكفل وجود أشخاص في موقع تحطم الطائرة من شأنهم كفالة أمن التحقيقات. وعلاوة على ذلك، فقد عرضنا مع زملائنا الأستراليين مشروع نص بشأن تلك المسألة. وأتذكر أننا سألناهم عما إذا كانوا يرغبون في صياغة مشروع القرار، ولم نصر على أن يكون مشروعنا، ولكن إذا كانوا يرغبون فيه، فهو كذلك. واقترحنا اعتماده في نفس اليوم. ومع ذلك، اتخذت أستراليا وهولندا قرارا مختلفا، ومن حقهما ذلك. فقد قررتا بدء المفاوضات مع الجانب الأوكراني. لماذا استمرت تلك المحادثات لمدة ١٠ أيام؟ ذلك من حقهما، وهي مسألة تتعلق بعلاقاتهما مع أوكرانيا، ولكن روسيا كانت مستعدة للقيام بكل ما في وسعها لضمان قدوم المحققين الدوليين على وجه السرعة إلى منطقة تحطم الطائرة.

وأثيرت بعض المسائل المتعلقة بالأمن. فمرة أخرى، على سبيل المثال، تم لوم المتمردين على كل شيء. كان المتمردون يسيطرون على موقع تحطم الطائرة. لماذا كان هناك إطلاق للنار في الموقع؟ وكانت أهم مسألة أمنية هي أن سلطات كييف لم تحاول السيطرة على تلك المنطقة، في انتهاك للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وعلاوة على ذلك، حاولت روسيا في مناسبتين وقف عمليات التوغل من هذا القبيل في موقع تحطم الطائرة حتى يتسنى الاستمرار في التحقيق بصورة عادية. وفي ٢٨ تموز/يوليه، عندما هددت كييف بالسيطرة على موقع تحطم الطائرة، اقترحنا مشروع بيان صحفي لمجلس الأمن يدعو إلى تنفيذ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، ولسبب ما عرقله ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن. وفي ٧ آب/أغسطس عندما أعلنت الحكومة الأوكرانية أنها ستجاوز نظام وقف إطلاق النار وأن قرارها وافق عليه البَلَدَانِ المعنيان بالتحقيق، عقدنا مرة أخرى جلسة للمجلس ودعونا إلى الامتثال للقرار. ولسبب ما، لم يستطع أعضاء المجلس الاتفاق مرة أخرى. لذلك، إذا كان الأمن لم يتحقق، فلا لوم على روسيا. فداعمو حكومة كييف وما يقومون به من أعمال عسكرية هم من يقع عليهم اللوم.

وفيما يتعلق بإطلاق النار على مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٤ أيلول/سبتمبر، فقد قال بعض

الأشخاص لسبب ما إن المتمردين هم من قاموا بذلك. وهذا غير صحيح. فقد كانت هناك طلقتين قادمتين من الشمال، حيث موقع القوات المسلحة الأوكرانية، إحداهما تم إطلاقها على نقطة عبور حدودية يسيطر عليها المتمردون. وكيف يمكن للمتمردين أن يطلقوا النار على أنفسهم، كيف؟

وهناك موضوع آخر تمت إثارته ولا أعتقد أنه يناسب مجلس الأمن، حيث إننا لسنا هنا لمناقشة روايات مختلفة لما حدث. لكن، بما أن بعض الزملاء سمحوا لأنفسهم بالدخول في مثل هذه التحليلات، فيجب عَليّ أن أرد على ذلك. فزميلنا ممثل المملكة المتحدة، على سبيل المثال، قال إن نظام قذائف من طراز ”بوك“ يحمل ٣ صواريخ بدلا من ٤ قد شُوهد، كما أكد، متجها نحو روسيا، وأن ذلك النظام هو الذي أسقط الطائرة الماليزية. في الواقع، نشرت سلطات كييف هذه الصور التي وجدت طريقها إلى جميع أنحاء العالم. ولكن لماذا ينبغي الاعتقاد أن نظام الصواريخ من طراز ”بوك“ كان متجها إلى روسيا؟ الأمر الأهم هنا هو أن تلك الصور توضح أن نظام الإطلاق كان متجها غرباً، نحو منطقة يسيطر عليها المتمردون. وبالتالي فإن سلطات كييف تدين نفسها بزعمها أن ذلك النظام هو الذي أسقط الطائرة الماليزية. وذلك كان سيعني أنها هي التي أطلقت القذيفة.

ومرة أخرى، لم يتهم المسؤولون الروس أي أحد. وقد تبادلنا ما لجينا من معلومات. وطرحنا أسئلة وطلبنا توضيحات، لكننا لم نوجه اتهاما لأحد، وقلنا إنه ينبغي أن تجرى تحقيقات.

تعجل بعض الزملاء بالقول أن التحقيقات أظهرت أن صاروخا أسقط الطائرة. لا نرى أي شيء بشأن ذلك في التقرير الأولي. يتحدث التقرير عن تحليق ثلاث طائرات مدنية في منطقة الطائرة الماليزية، لكننا لا نرى أية أدلة تفيد بعدم وجود أي طائرة عسكرية.

وفيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها وزارة خارجيتنا، نتساءل إذا كان هناك أي اتصال على الإطلاق بين المجلس والقوات المسلحة الأوكرانية. لا نعلم. ربما، وفقا للوائح العمل الموحدة للمجلس، لا يمكنهم إجراء اتصال مع ضباط الجيش بل مع ممثلي المدنيين فحسب. في تلك الحالة، قد يتخذ مجلس الأمن خطوات لتوسيع نطاق العمل وكفالة إجرائهم اتصال مع أولئك الذين يستطيعون الإجابة على تلك الأسئلة.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق باستبعاد نوع الطائرة في التقرير الأولي، أذكر أن ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي شاهدوا حطام الطائرة في الأيام الأولى قالوا إن حتى أحد الهواة يمكنه تفهم أن الطائرة أسقطت بواسطة نظام جو – جو. لست متخصصا، ولكن هذا هو ما أشارت إليه الأدلة.

إذا أردنا الآن التكلم عن تقديم نسخ الروايات مؤخرا في البرلمان الألماني، برزت إجابة على سؤال طرحه نائب في البرلمان. واستندت الإجابة إلى المعلومات المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي، التي قالت أنه يمكن أن يكون نظام مختلف للصواريخ المضادة للطائرات لا يستخدمه الجيش الروسي بل يستخدمه الجيش الأوكراني. مرة أخرى، إن مجلس الأمن ليس المكان المناسب ليقدم فيه الأعضاء فرضيات مختلفة. بل هو مكان للمساعدة في إجراء التحقيقات وتوضيح الأسئلة التي نريد إجابات عليها. وأكرر، سنرسل أسئلتنا إلى المجلس الهولندي لشؤون السلامة ونأمل أن يتم تناولها بمصداقية وشفافية وأن تعمم الأسئلة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

فليعمل العالم بشكل جماعي بغية كفالة توضيح الحادث المأساوي بشكل كامل من دون أي تلميحات، وإيحاءات أو إشارات إلى أدلة لم تقدم. إذا لم يتقاسم الأعضاء المعلومات، فما يقدمونه ليس رواية شاهد عيان، بل خيال. هذا ليس دليلا مناسبا للتحقيق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أدلي الآن ببيان آخر بصفتي الوطنية.

لدي رد واحد فحسب على ممثل الاتحاد الروسي. تقاتل روسيا في أوكرانيا. وقدمت روسيا المدفعية وصواريخ سطح – جو إلى الانفصاليين في أوكرانيا. ودربت الانفصاليين على استخدام تلك الصواريخ سطح – جو. ونشرت قوات داخل أوكرانيا. لا تملك روسيا الحق في تقديم المشورة بشأن هذا التحقيق، ولا تتمتع بالمصداقية أمام المجلس في أعماله، إذ تبدلت قصتها خلال عدة أشهر.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسة للمجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة ليدلي ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): حينما تتولى الرئاسة، سيدتي الرئيسة، لا يحق لكي إصدار الحكم على حالة الاتحاد الروسي في مجلس الأمن. والجزء الثاني من بيانكم لا يظهر إلا محاولتكم تمييع الظروف. أود أن أضع المسألة على هذا النحو. حتى وإن صدقت في كل ما ذكرته للتو، لا علاقة لذلك بالتحقيق في إسقاط الطائرة. لذلك دعونا لا نخوض في المسائل السياسية المختلفة والتلميحات بعيدا عن نطاق التحقيق، وذلك لأنه قد تكون لنا آراء مختلفة في ذلك الصدد. فلنركز على التحقيق المطلوب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل أوكرانيا الكلمة ليدلي ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد سيرجييف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): حينما علمنا أن روسيا بادرت بطلب عقد جلسة مجلس الأمن اليوم، سألنا أنفسنا لماذا. وبعد الاستماع إلى نفس الخطاب القديم من الجانب الروسي اليوم، الذي ينكر أي تورط في الجريمة ويلوم الجميع إلا نفسه، لا يسعني إلا أن أتذكر المثل القديم القائل بأن العقل المذنب لا ينعم بالراحة أبدا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن قدوم ممثل الاتحاد الروسي إلى المجلس في مناسبات متعددة، وقوله أمور ثبت فيما بعد أنها غير صحيحة يكتسي أهمية حينما نناقش موقفه تجاه التحقيق. لن أكرر كل الأشياء التي ذكرتها زميلتي من الولايات المتحدة في بيانها الأولي، ولكن جميع البيانات التي أدلى بها السفير تشوركين في المجلس بشأن عدم وجود قوات روسية إضافية في القرم قبل الضم العسكري لشبه جزيرة القرم، وعدم وجود إمدادات من الأسلحة إلى شرق أوكرانيا، وعدم تدريب انفصاليي شرق أوكرانيا في روسيا وعدم وجود قوات روسية في أوكرانيا ثبت أنها كانت بياناتغير صحيحة.

بيد أنني، أود العودة إلى موضوع نقاش اليوم، وهو التحقيق. قال السفير تشوركين للصحفيين في ١٠ أيلول/سبتمبر، ”لا بد أن أستنتج أنه لم يتم إجراء تحقيق دولي حقيقي“. إذا لم يكن ذلك محاولة تقويض لمصداقية هذا التحقيق المستقل، فلا أعلم ما هو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت ممثلة ليتوانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): بينما كنت أستمع إلى ممثلي البلدان المتضررة، ما أدهشني بشكل أساسي أن كل بلد متضرر فقد مواطنيه وينتظر شعبه تحقيق العدالة وطي صفحة الحادث أعرب عن دعمه الكامل لإجراء تحقيق بقيادة هولندا. ولم يشكك بلد واحد في ذلك التحقيق أو أدعى أن سلامته يشوبها خلل. لذا، أجد أنه من المدهش للغاية أن البلدان صاحبة المصلحة المباشرة في التحقيق أعربت عن رضاها عن مساره، بينما شخص ليس له مصلحة في التحقيق أو على ما يبدو لا مصلحة له في إجراء التحقيق

ينشر الشكوك ويشكك علنا في مصداقية التحقيق ونزاهته. ربما يدل ذلك على دوافعهم الحقيقية، ولكن لن أتكهن بشأن تلك الدوافع. أعتقد، بصراحة، أن علينا توخي بالغ الحذر بشأن كيفية المضي قدما في المناقشة.

في كواليس ذلك التحقيق، لدينا أشخاص حقيقيون، وأسماء الحقيقية. لدينا الذين فقدوا أحباءهم. يريدون الوضوح، يريدون طي صفحات الحادث. يريدون تحقيق العدالة. إن التعتيم وإدعاء أن التحقيق فيه خلل، وأنه يجب إجراء تحقيق آخر، ويجب وجود مساعدة ذلك يؤذي هؤلاء الأشخاص ويجعلهم يعيشون في شك. ليس هذا ما سنسمح به، بوصفنا مجلس الأمن. لا ينبغي لنا إضافة حزن جديد إلى جراح الذين فقدوا أحباءهم بالفعل.

لذا، أعتقد أن أي تكهنات بشأن العملية ومصداقية التحقيق ومحاولات إثارة أسئلة إضافية وإقامة هياكل إضافية تعرقل العملية، هي كما قال زميلنا الألماني في معرض حديثة عن أمر آخر ”صفعة على الوجه“. وتسبب الضرر لذكرى الأشخاص وسير العدالة. وأعتقد إن تحقيق العدالة هو ما نصبو إليه جميعا في هذه الحالة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود فحسب الرد على البيان الذي أدلت به للتو ممثلة ليتوانيا ثم على ممثل المملكة المتحدة.

لا أفهم حقا لماذا تطرح ممثلة ليتوانيا السؤال. لماذا لا تعقد روسيا الجلسة؟ تتهمنا بارتكاب الحادث، ولكن حينما نتساءل بشأن مجرى التحقيقات، تقول إنها إهانة بطريقة أو بأخرى لذكرى الضحايا. إنه في الواقع نوع من السخرية. أفضل طريقة لاحترام ذكرى الضحايا هي الإجابة على جميع الأسئلة عن طريق إجراء التحقيق وفقا للقرار ٢١٦٦ (٢٠١٤).

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به زميلنا الإنجليزي، إحدى نهجه العظيمة هي عدم معارضة ما نقوله في المجلس، ولكن تأويله لما قلته أو ما قد قلته للصحافة في مكان ما. ومع ذلك، فلننظر بعناية إلى ما قيل في المجلس.

وفي ما يتعلق بعدم تكلُّمي بصدق على نحو ما، خذوا جميع محاضر جلساتنا، وسلِّطوا الضوء على المجالات التي لم أتكلم فيها بصدق، وأروني إياها. إنني أتكلم عن المدوَّنات، لأنَّ ما قاله زميلي عن بياناتي غير دقيق مطلقاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلبت وزيرة خارجية أستراليا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. أعطيها الكلمة.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد دعت روسيا إلى تحقيق ومساءلة شفافين. وهي تشارك فيهما الآن. وقد قال وكيل الأمين العام إنَّ الأمم المتحدة واثقة بأنَّ التحقيق يجري وفقاً للمبادئ التوجيهية لمنظمة الطيران المدني الدولي. وهذه هي المبادئ التوجيهية نفسها التي أرساها المجتمع الدولي بعناية لضمان تحقيق موضوعي.

وإنني أشير إلى أنَّ القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤) لم ينشئ التحقيق؛ إنه يدعم المطالبة بإجرائه، لأنَّ التحقيق يُطلَب تلقائياً بموجب اتفاقية شيكاغو. ومن خلال القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤)، دعم المجلس ذلك التحقيق الدولي المستقل. وقد طالبنا بالنزاهة. وأردنا الوصول إلى الموقع – وصولاً كاملاً بدون قيود – ووقفاً للعنف.

إنَّ لدى روسيا القدرة على إيقاف الانفصاليين لكي نستطيع الوصول إلى الموقع. فلنبدأ في ذلك. ولنُعطِ المحققين المستقلين فرصة الوصول إلى الموقع. فهولندا، ماليزيا وأستراليا على استعداد للعودة إليه، ولنمنح الراحة للعائلات الثكلى

ونسمح للتحقيق بأن يستمر. إنه ثابت ومستقل – والأمم المتحدة تقول إنه كذلك – وقد قدَّمت البلدان الأخرى المعنية الدعم، لذا ندعو روسيا إلى التمكين من مواصلة التحقيق عبْر ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار وتمكيننا من الوصول المأمون إلى الموقع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. أعطيه الكلمة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا، نحن نوشك على اختتام الجلسة، وننتهي أخيراً بملاحظة إيجابية. لقد سرَّني جداً أن أسمع وزيرة خارجية أستراليا تقول إنَّ الخبراء مستعدون للعودة إلى موقع تحطم الطائرة. فهذا في الحقيقة ما دعونا إليه في بياننا اليوم.

لكنَّه ينبغي للوزيرة أن تدرك أن روسيا – وقد سبق أن قلتُ هذا – حاولت أن تفعل كل شيء ممكن لضمان الأمن، ولكن إذا كانت قوات كييف تقصف المنطقة، فإننا نقول إنه ينبغي لنا، بصفتنا مجلس الأمن، أن نطلب منها ألاّ تفعل ذلك. لكنَّ بعض أعضاء المجلس يقولون، ”كلاّ، لا يمكننا مطالبة سلطات كييف بألاَّ تقصف“. حسناً، فكيف إذاً ستضمن روسيا الأمن في تلك الحالة؟ كيف يمكنها ذلك؟

لقد ذكرتُ مثالاً محدداً على كيفية اقتراحنا مرتين أن يطلب مجلس الأمن من القوات المسلحة الأوكرانية ألاَّ تفعل ذلك، حين قالوا إنهم يريدون الدخول إلى منطقة تحطم الطائرة، لكنَّ المجلس لم يُرِد. وروسيا تفعل كل ما تستطيع وتستفيد من اتصالاتها مع ممثلين في جمهوريتَي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.